وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة الرقم التسلسلي:...../2026

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة 2026

التخصص :محاسبة ومالية

عنوان المذكرة:

دور رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية لمؤسسات المحاجر
دراسة حالة شركة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل

من إعداد الطلبة:

- برغيش آمال
- قريد بلال

إشراف الأستاذ:

د. بولحديد مراد

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د جابو سليم	أستاذ تعليم العالي	رئيسا
د. بولحديد مراد	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا ومقررا
أ.د عطية عز الدين	أستاذ تعليم العالي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

"وقُــلْ رب زدني عـلمـا"

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور رأس المال الفكري في تحسين الإيرادات المالية بمؤسسات المحاجر من خلال دراسة حالة مؤسسة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل وقد تناول الجانب النظري مفاهيم حول رأس المال الفكري الذي يشمل رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس مال العلاقات إضافة إلى مفاهيم حول الإيرادات المالية باعتبارها الناتج المالي للنشاط الأساسي للمؤسسة.

أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على مقابلة مع 20 فردا داخل المؤسسة من مختلف المستويات بهدف دراسة تأثير رأس المال الفكري على الإيرادات المالية.

وقد أظهرت النتائج أن رأس المال البشري يساهم في تحسين الإنتاجية كما أن التنظيم الإداري الجيد يساعد في تقليل التكاليف وتحسين الأداء في حين أن رأس مال العلاقات يساهم في استقرار الإيرادات المالية كما تبين وجود بعض النقائص مثل ضعف التحفيز وغياب التكنولوجيا الحديثة وتوصي الدراسة بضرورة تحسين تكوين العمال وتطوير التنظيم الداخلي

Abstract

This study examines the role of intellectual capital in improving financial revenues in quarrying institutions through a case study of Ben Dahman Company for the Production and Sale of Gravel and Sand. The study focused on the components of intellectual capital, namely human, structural, and relational capital, and their impact on the institution’s financial performance.

The practical side relied on interviews conducted with 20 employees from different levels within the company. The findings showed that intellectual capital contributes to increasing productivity, improving work quality, reducing costs, and strengthening client relationships, which supports financial revenue growth. However, some challenges were identified, including weak employee motivation and the limited use of modern technology .

The study recommends enhancing employee training and motivation, improving organizational structures, adopting modern technologies, and strengthening relationships with clients to ensure better financial performance and institutional development.

شكر وعرفان

فاتحة شكرنا لله عز وجل على النعمة التي أنعمنا اياها

والذي أعطانا القدرة لاتمام هذا العمل المتواضع

نتقدم بالشكر الجزيل للدكتور المشرف "بولحديد مراد"

التي نكن له كل التقدير والاحترام والتي لم يبخل علينا بارشاده

ونصائحه القيمة والتي مكننا من إنجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة

الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذا العمل وتحملوا عناء

مناقشته وتقييمه وتقويمه في سبيل تحصيل أكبر فائدة لنا

الإهداء

إهداء بكل حب وإعتزاز إلى من أحمل إسمه بكل فخر العزيز
على قلبي عزي وعزوتي ودلالي دمت سند لحياتي بابا الغالي
"محمد"

وإلى من كان دعاؤها سر نجاحي وصبرها نبراس طريقي
ودعمها وكفاحها في كل خطوة في مسيرتي ماما الغالية "نوال"

وإلى أخوتي الأعزاء الذين شاركوني لحظات التعب والأمل
وكانوا مصدر قوتي وتشجيعي "فريال، منتصر بالله، عبد
الفتاح"

وإلى زميلي في الدراسة الجامعية والذي رافقني في إنجاز هذه
المذكرة وإلى عائلته الكريمة "قريد بلال"

أهدي ثمرة جهدي المتواضع عرفانا ومحبة وتقديرا
لما قدمتمو لي بكل شكر وتقدير

آمال

2026

إهداء

الحمدُ لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات،

وبفضله تُفتح أبواب التوفيق والتيسير، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع:

إلى من كان حضوره في حياتي مصدر أمانٍ وقوة،

إلى عائلتي الكريمة

إلى كل من آمن بي، ووقف بجانبي، ومدّ لي يد العون في صمت أو دعاء،

لكم من القلب امتنانٌ لا يُكتب، وعرفانٌ لا يُنسى.

بلال

2026

الفهرس العام

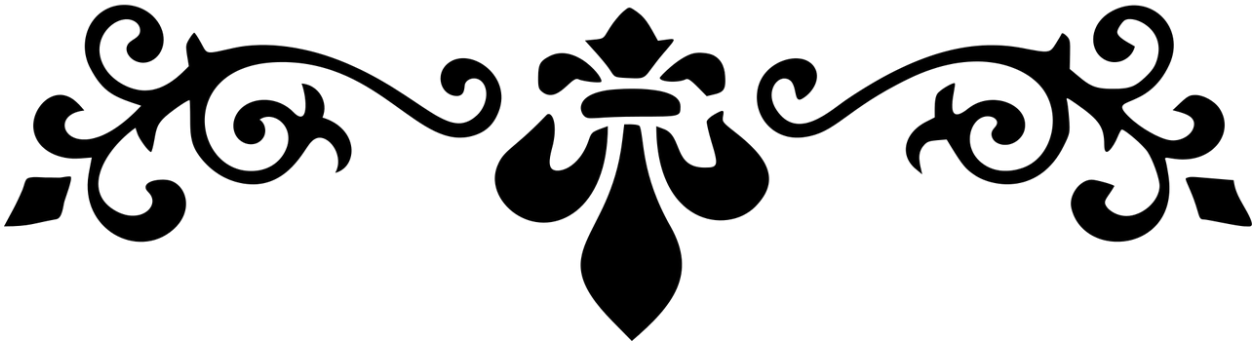

الفهرس

شكر وعرفان .....

إهداء.....

الفهرس العام..... **II-I**

فهرس الجداول ..... **VII**

فهرس الأشكال..... **IX**

مقدمة العامة..... **أ–د**

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة.....

تمهيد..... **2**

المبحث الأول: عموميات حول رأس المال الفكري **3**

المطلب الأول: مفهوم رأس المال الفكري وتطوره..... **3**

المطلب الثاني: مكونات رأس المال الفكري..... **6**

المطلب الثالث: أهمية رأس المال الفكري في المؤسسات **7**

المبحث الثاني: مفاهيم وأساسيات حول الإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية **11**

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات المالية وخصائصها **11**

المطلب الثاني: مصادر الإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية..... **13**

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تطوير الإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية.... **17**

المبحث الثالث: الدراسات السابقة **20**

المطلب الأول: الدراسات المحلية والعربية **20**

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية..... **25**

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة..... **28**

خلاصة الفصل الأول **30**

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في شركة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل .....
المبحث الأول: تقديم عام لشركة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل.....**34**
المطلب الأول: التعريف العام بالمؤسسة.....**34**
المطلب الثاني: نشاط المؤسسة ووسائل الإنتاج والمنتجات **36**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والموارد البشرية.....**43**
المطلب الرابع: النظام المحاسبي ودوره في الرقابة والتسيير والالتزامات الجبائية ودعم الاستقرار المالي**49**
المبحث الثاني: المنهج والأدوات المعتمدة في الدراسة.....**52**
المطلب الأول: منهج الدراسة المتبع.....**52**
المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات **53**
المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدودها **58**
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.....**58**
المطلب الأول: خصائص العينة **59**
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.....**62**
المطلب الثالث: نتائج الدراسة ومناقشة الفرضيات.....**66**
المطلب الرابع: استخلاص النتائج العامة للدراسة.....**72**
خلاصة الفصل الثاني.....**74**
خاتمة عامة.....**77**
قائمة المراجع.....
قائمة الملاحق .....

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	59
02	توزيع أفراد العينة حسب السن	60
03	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	60
04	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الوظيفة	61
05	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	61
06	نتائج إجابات أفراد العينة حول العبارة من رقم 01 الى 05	62
07	نتائج إجابات أفراد العينة حول العبارة من رقم 06 الى 10	63
08	نتائج إجابات أفراد العينة حول العبارة من رقم 11 الى 15	64
09	نتائج إجابات أفراد العينة حول العبارة من رقم 16 الى 20	65

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	47

مقدمة عامة

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، لم يعد رأس المال المادي وحده كافيا لضمان استمرارية المؤسسات وتحقيقها للأداء المالي المتميز، بل أصبح رأس المال الفكري أحد أهم المرتكزات الاستراتيجية التي تعتمد عليها المؤسسات الحديثة في تحقيق التميز التنافسي وزيادة الإيرادات المالية، فالمعرفة والخبرة والمهارات، والقدرات الابتكارية للعاملين، إضافة إلى النظم التنظيمية والعلاقات مع الزبائن والموردين تشكل اليوم موردا غير ملموس لا يقل أهمية عن الموارد المادية التقليدية.

وتعد المؤسسات الإنتاجية ومن بينها مؤسسات المحاجر من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا أساسيا في دعم الاقتصاد الوطني، لما توفره من مواد أولية تدخل في مختلف مشاريع البناء والتشييد والبنية التحتية. غير أن هذا القطاع يواجه عدة تحديات من أبرزها ارتفاع تكاليف الإنتاج، شدة المنافسة، تقلبات الطلب، والضغوط البيئية والتنظيمية الأمر الذي يفرض على هذه المؤسسات البحث عن آليات جديدة لتحسين أدائها المالي وتعزيز قدرتها على تحقيق إيرادات مستدامة.

وفي هذا السياق يبرز رأس المال الفكري كأحد الحلول الفعالة حيث يسهم الاستثمار في العنصر البشري وتطوير معارفه وخبراته، وتحسين الهياكل التنظيمية وتعزيز العلاقات مع الأطراف الخارجية في رفع كفاءة العمليات الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات وتقليل التكاليف مما ينعكس إيجابا على تطوير الإيرادات المالية للمؤسسة.

وانطلاقا من هذه الرؤية تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية لمؤسسات المحاجر، من خلال دراسة حالة محجرة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل باعتبارها نموذجا لمؤسسة تنشط في هذا القطاع، وذلك بهدف الوقوف على واقع رأس المال الفكري بها، ومدى إسهامه في تحسين أدائها المالي والكشف عن أوجه القوة والقصور في استثماره.

- **إشكالية الدراسة**

في ضوء ما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

كيف يساهم رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية لمؤسسات المحاجر؟

وما هو واقع هذا الدور في محجرة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل؟

***الأسئلة الفرعية**

1. هل يعتمد رأس المال الفكري على العنصر البشري؟
2. هل يساهم رأس المال الفكري في رفع الانتاجية ؟
3. هل ضعف التحفيز ونقص التواصل بين العمال يؤثر على الأداء المالي؟
4. هل يعيق غياب التكنولوجيا الحديثة في تطور الرأس المال الفكري في المؤسسة محل الدراسة؟

- **فرضيات الدراسة**

1. يعتمد رأس المال الفكري بدرجة كبيرة على العنصر البشري.
2. يساهم رأس المال الفكري بشكل كبير في في رفع الانتاجية في المؤسسة محل الدراسة.
3. يؤثر ضعف التحفيز ونقص التواصل بين العمال يؤثر على الأداء المالي الدراسة.
4. لاتؤثر المساهمات الفكرية والتكنلوجية الحديثة في تطور رأس المال الفكري في المؤسسة محل الدراسة

- **أهمية الدراسة:**

- إثراء الجانب النظري المتعلق بمفهوم رأس المال الفكري وأهميته في المؤسسات الإنتاجية.
- توفير مرجع علمي يمكن الاستفادة منه في دراسات مستقبلية تخص قطاع المحاجر.

- الربط بين رأس المال الفكري والأداء المالي في بيئة صناعية محلية.
- مساعدة إدارة محجرة بن دحمان على إدراك أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري.
- تقديم نتائج وتوصيات عملية يمكن أن تساهم في تحسين الإيرادات المالية.

دعم صناع القرار في مؤسسات المحاجر لتبني استراتيجيات قائمة على المعرفة.

- **أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مفهوم رأس المال الفكري ومكوناته داخل مؤسسات المحاجر.
- توضيح أثر رأس المال الهيكلي في تطوير الإيرادات المالية.
- معرفة مدى مساهمة رأس المال العلاقاتي في دعم النمو المالي للمؤسسة.
- الكشف عن العلاقة بين رأس المال الفكري والإيرادات المالية في مؤسسات المحاجر.
- تحديد أهم المعوقات التي تحد من الاستثمار الفعال لرأس المال الفكري.
- اقتراح مجموعة من التوصيات التي تساعد مؤسسات المحاجر على تنمية إيراداتها المالية من خلال تطوير رأس المال الفكري.

- **أسباب اختيار الموضوع:** تتمثل فيما يلي:

-الأسباب الذاتية

- الاهتمام الشخصي بمواضيع الإدارة الحديثة ورأس المال الفكري.
- الرغبة في تعميق المعرفة بدور الموارد غير الملموسة في تحسين الأداء المالي.
- توافق الموضوع مع التخصص الأكاديمي للباحث.

-الأسباب الموضوعية

- الأهمية المتزايدة لرأس المال الفكري في المؤسسات الاقتصادية.
- قلة الدراسات التي تناولت رأس المال الفكري في قطاع المحاجر.

- الحاجة إلى دراسات تطبيقية محلية تعالج مشكلات الأداء المالي في هذا القطاع.

***منهج الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي والتحليلي**، وذلك من خلال:

- وصف الإطار النظري لرأس المال الفكري والإيرادات المالية.
- تحليل البيانات الميدانية المتعلقة بمحجرة بن دحمان.
- استخدام أدوات جمع البيانات المقابلة، وتحليل النتائج لاختبار الفرضيات.

- **صعوبات الدراسة:**

- صعوبة الحصول على بعض البيانات المالية الدقيقة للمؤسسة.
- لاتؤثر المساهمات الفكرية والتكنلوجية الحديثة في تطور رأس المال الفكري في المؤسسة محل الدراسة.
- ضيق الوقت المخصص للدراسة الميدانية.
- قلة المراجع المتخصصة في رأس المال الفكري بقطاع المحاجر.

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

تمهيد

أصبحت المؤسسات الاقتصادية في العصر الحديث تواجه بيئة تتسم بالتغير السريع وشدة المنافسة، الأمر الذي فرض عليها البحث عن مصادر جديدة للقوة والتميز، ولم يعد الاعتماد على الموارد المادية التقليدية كافيا لضمان الاستمرارية وتحقيق الأداء المالي الجيد، وفي هذا الإطار برز رأس المال الفكري كأحد أهم الموارد غير الملموسة التي تملكها المؤسسات، لما له من دور فعال في تحسين الكفاءة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق النمو المالي المستدام.

ويعد رأس المال الفكري نتاجا للتطور الطبيعي للاقتصاد القائم على المعرفة، حيث أصبحت المعرفة والخبرة والمهارات البشرية تمثل العنصر الحاسم في خلق القيمة داخل المؤسسة. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة النظر في مفاهيم الإدارة التقليدية، والتركيز على الاستثمار في العنصر البشري والهياكل التنظيمية والعلاقات مع الأطراف الخارجية باعتبارها مصادر أساسية لتحقيق الإيرادات المالية.

وانطلاقا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى وضع الإطار النظري للدراسة من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية لرأس المال الفكري، والإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية، إضافة إلى عرض الدراسات السابقة ذات الصلة، بما يسمح بتكوين قاعدة علمية متينة تمهد للدراسة الميدانية.

المبحث الأول: عموميات حول رأس المال الفكري

يعد رأس المال الفكري من المفاهيم الأساسية في الفكر الإداري المعاصر، لما له من دور محوري في دعم الأداء المؤسسي وتحقيق القيمة الاقتصادية. وقد جاء الاهتمام بهذا المفهوم نتيجة التحولات التي عرفها الاقتصاد الحديث، حيث أصبحت المعرفة والخبرة والقدرات الفكرية موارد استراتيجية لا تقل أهمية عن الموارد المادية. وانطلاقا من ذلك يهدف هذا المبحث إلى تقديم الإطار المفاهيمي العام لرأس المال الفكري من خلال التعريف به، وبيان مكوناته، وإبراز أهميته داخل المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم رأس المال الفكري وتطوره

يعد رأس المال الفكري من المفاهيم التي فرضت نفسها بقوة في الأدبيات الإدارية والاقتصادية المعاصرة، نتيجة التحولات العميقة التي شهدها الاقتصاد العالمي، خاصة مع الانتقال من الاقتصاد الصناعي التقليدي إلى اقتصاد المعرفة. فقد أصبحت المعرفة موردا استراتيجيا أساسيا تعتمد عليه المؤسسات في خلق القيمة وتحقيق النمو، وهو ما أدى إلى بروز مفاهيم جديدة تجاوزت الإطار الضيق للأصول المادية والمالية، ومن بينها مفهوم رأس المال الفكري[1].

ويشير رأس المال الفكري بصفة عامة إلى ذلك المخزون غير الملموس من المعارف والقدرات والمهارات والخبرات التي تمتلكها المؤسسة، والتي يمكن توظيفها في تحسين أدائها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. ويشمل هذا المفهوم كل ما يتعلق بالعنصر البشري من معرفة وخبرة، إضافة إلى النظم التنظيمية والهياكل الإدارية وقواعد البيانات والعلاقات مع الزبائن والموردين، باعتبارها مصادر رئيسية للقيمة الاقتصادية.

[1] هاشمي عبابسة، أثر قياس رأس المال الفكري في عملية إتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية بالشركة الجزائرية للكهرباء والغاز بسكرة، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019 ،ص 06.

وقد تعددت التعاريف التي تناولت رأس المال الفكري، حيث يرى بعض الباحثين أنه يمثل الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمؤسسة، وهو ما يعكس الوزن الحقيقي للأصول غير الملموسة في تحديد قيمة المؤسسة في الأسواق. ويبرز هذا التعريف أهمية العناصر غير الظاهرة في القوائم المالية التقليدية، والتي غالبا ما تكون السبب الحقيقي في تفوق المؤسسات الناجحة على غيرها[1].

ومن منظور آخر، يعرف رأس المال الفكري على أنه مجموع القدرات الفكرية والمعرفية التي يمتلكها الأفراد داخل المؤسسة، والتي يتم تحويلها إلى قيمة اقتصادية من خلال الابتكار وتحسين العمليات وتطوير المنتجات. ويبرز هذا التعريف الدور المحوري للموارد البشرية باعتبارها المصدر الأساسي للمعرفة والإبداع داخل المؤسسة[2].

وقد ساهم تطور الفكر الإداري في توسيع مفهوم رأس المال الفكري ليشمل، إلى جانب العنصر البشري، البنية التنظيمية للمؤسسة وما تحتويه من نظم معلومات وإجراءات عمل وثقافة تنظيمية، إضافة إلى العلاقات التي تربط المؤسسة بمحيطها الخارجي. ويعكس هذا التوسع إدراك الباحثين لأهمية التفاعل بين مختلف مكونات المؤسسة في خلق القيمة وتحقيق الأداء المتميز[3].

أما من الناحية التاريخية، فإن جذور مفهوم رأس المال الفكري تعود إلى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، عندما بدأ الاهتمام بدور المعرفة في الإنتاج، غير أن المصطلح لم يأخذ شكله الواضح إلا في التسعينيات، مع تصاعد المنافسة العالمية وظهور الشركات

[1] أحمد علي صالح وسعد علي حمود العنزي، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008 ،ص 146.

[2] عبد السلام أبو قحف، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 52.

[3] أحمد ماهر، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص 160.

المعتمدة على التكنولوجيا والمعرفة. وقد ساهمت أعمال العديد من الباحثين في ترسيخ هذا المفهوم وإبراز أهميته في الإدارة الاستراتيجية[1].

وقد ارتبط تطور رأس المال الفكري أيضا بتطور مفاهيم إدارة المعرفة، حيث أصبح ينظر إلى المعرفة باعتبارها أصلا يجب إدارته وقياسه وتنميته. وأسهم هذا التوجه في ظهور نماذج وأساليب متعددة لقياس رأس المال الفكري، بهدف مساعدة المؤسسات على التعرف على قيمته الحقيقية واستثماره بشكل أفضل[2].

وفي سياق المؤسسات الإنتاجية، يكتسي رأس المال الفكري أهمية خاصة، نظرا لاعتماد هذه المؤسسات على الخبرة الفنية والمهارات التقنية في تحسين جودة الإنتاج وترشيد التكاليف. فالمعارف المتراكمة لدى العمال والمهندسين إضافة إلى النظم التنظيمية الفعالة، تساهم بشكل مباشر في رفع الإنتاجية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد[3].

كما أن التطور التكنولوجي السريع فرض على المؤسسات الإنتاجية ضرورة الاستثمار في رأس المال الفكري لمواكبة التغيرات في أساليب الإنتاج ووسائل العمل. وأصبح تطوير المهارات والتكوين المستمر للعاملين عنصرا أساسيا لضمان استمرارية المؤسسة وتحقيقها للأداء المالي الجيد في بيئة تتسم بعدم الاستقرار[4].

ومن خلال ما سبق، يتضح أن رأس المال الفكري لم يعد مجرد مفهوم نظري، بل أصبح واقعا عمليا تفرضه متطلبات المنافسة والاقتصاد القائم على المعرفة. كما أن تطوره يعكس التحول في نظرة المؤسسات إلى الموارد غير الملموسة باعتبارها مصدرا رئيسيا لتحقيق القيمة

[1] خالد رجم وجميلة بوزيان وثويبة باعمر، أثر رأس المال الفكري على مستوى أداء الاستاذ الباحث "دراسة ميدانية لعينة من اساتذة جامعة ورقلة الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 500.

[2] نادية بلقاسم، اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية، دار المسيرة، عمان، 2015، ص 74.

[3] محمد الصغير، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[4] عادل عبد الله، الإدارة الحديثة للموارد البشرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص 118.

وتطوير الإيرادات المالية، خاصة في القطاعات الإنتاجية التي تعتمد بشكل كبير على الكفاءة والخبرة[1].

المطلب الثاني: مكونات رأس المال الفكري

يعتبر الرأس المال الفكري من المفاهيم التي تتميز بمرونة كبيرة، هذا العامل ساهم في وجود العديد التصنيفات التي تتعلق بمكونات الرأس المال الفكري، تتمثل مكونات رأس المال الفكري في ما يلي:[2]

البعد الأول: رأس المال البشري

- يعتبر المورد البشري من أكثر الأبعاد أهمية وينظر اليه على انه القيمة للمعرفة والخبرات والمهارات والقابليات التي يمتلكها العاملين لخلق الثروة.
- فانه لم يعد مورد مهم تحافظ عليه المؤسسات وانما هو استثمار باعتبار ان لهذا البعد أهمية كبيرة ومصدر من مصادر الابداع والتجديد الاستراتيجي بالإضافة الى خلقة الابداع من خلال تقديم خدمات.
- نتيجة رأس المال الفكري هي الابداع والابتكار من خلال الموجودات الفكرية والمتمثلة بالوثائق والبرامج والتصاميم الفكرية تتحدد بحقوق النشر، العلامة التجارية وبراءة الاختراع.

[1] إيمان هرموش وصبري مقيمح، أثر رأس المال الفكري على تنمية الإبداع في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة كوندور الكترونيك"، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 05 ، العدد01، 2019، ص49.

[2] رجاء رشيد عبد الستار، تحليل العلاقة بين أبعاد رأس المال الفكري واداء العاملين بالمؤسسات التعليمية، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 12، العدد 01، 2020، ص213.

البعد الثاني: رأس المال الهيكلي

- يعتبر من أبعاد رأس المال الفكري ويتمثل بآلية عمل هيكلية المؤسسة لتحقيق مستوى اداء متميز للعاملين لأن المؤسسات التي يكون لها رأس المال هيكلي قوي تدعم الابتكار والابداع بالاعتماد على اراء العاملين عند منحهم الحرية.
- ويتكون من الانظمة الادارية المعرفية ونظام المكافآت وتكنولوجيا المعلومات وقدرة المؤسسة في تقاسم المعرفة ونقلها عن طريق الموجودات الفكرية في نظام المعلومات وبراءة الاختراع وحق النشر والتأليف والعلامة التجارية .
- إن ما يتبقى للمؤسسة بعد مغادرة العاملين لعملهم وهو دالة رأس المال البشري الذي يتفاعل معه لتطوير وتشغيل وتشكيل رأس المال العلاقاتي.

البعد الثالث: رأس المال العلاقاتي

يستند على تطوير علاقات المؤسسة الخارجية مع الزبائن والمجهزين إذا ان قيمة علاقة المؤسسة مع الزبائن المتعاملة معهم تتماثل برضا الزبون والاحتفاظ به بالاهتمام بمقترحاته ومعالجة المشاكل والشكاوى وتلبية ما يحتاج اليه بالسرعة الممكنة والتعاون معه .

إن رتباط قدرة المؤسسة على امتلاك المعرفة الناتجة على العلاقات الاجتماعية بما يعكس المقدرة على التفاعل الاجتماعي حيث يتضمن الموجودات المعرفية من خلال علاقة المؤسسات مع الزبائن، المنافسين، الحكومات، المؤسسات الاخرى التي تتعامل مع المؤسسة.

المطلب الثالث: أهمية رأس المال الفكري في المؤسسات

تعد أهمية رأس المال الفكري من القضايا الجوهرية التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الإدارية والاقتصادية الحديثة، وذلك لما يمثله من مصدر رئيسي لخلق القيمة داخل المؤسسات. فمع تزايد حدة المنافسة وتغير طبيعة الأسواق لم تعد الأصول المادية وحدها كافية لضمان

بقاء المؤسسات ونموها، بل أصبح الاعتماد على المعرفة والخبرة والقدرات الفكرية عنصرا حاسما في تحقيق التفوق والاستمرارية[1].

وتكمن أهمية رأس المال الفكري في كونه يساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء المؤسسي، من خلال رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وترشيد استخدام الموارد المتاحة. فالمعارف والخبرات المتراكمة لدى العاملين، عندما يتم استثمارها بالشكل الأمثل تساعد على تقليل الأخطاء وتحسين أساليب العمل، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية[2].

كما يسهم رأس المال الفكري في تعزيز القدرة الابتكارية للمؤسسات، حيث يشكل الابتكار أحد أهم عوامل النجاح في بيئة الأعمال المعاصرة. فالمؤسسات التي تمتلك موارد بشرية مؤهلة، وهياكل تنظيمية مرنة، ونظم معلومات فعالة، تكون أكثر قدرة على تطوير منتجات جديدة وتحسين المنتجات القائمة، بما يتلاءم مع متطلبات السوق وتغيرات الطلب[3].

وتبرز أهمية رأس المال الفكري أيضا في دوره في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات، حيث يصعب على المنافسين تقليد الموارد غير الملموسة مثل المعرفة التنظيمية والثقافة المؤسسية والعلاقات طويلة الأمد مع الزبائن. ويمنح هذا الأمر المؤسسة موقعا تنافسيا متميزا يسمح لها بالحفاظ على حصتها السوقية وزيادتها[4].

وفي المؤسسات الإنتاجية، تتجلى أهمية رأس المال الفكري بشكل أوضح، نظرا لاعتماد هذه المؤسسات على المهارات الفنية والخبرات التقنية في تنفيذ العمليات الإنتاجية. فالتكوين

[1] غازي محمد علي القسايمية، تنمية رأس المال الفكري لدى الدققين الداخليين وأثره في كفاءة تنفيذ استراتيجيات الشركات الصناعية الأردنية دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير ، قسم المحاسبة، جامعة جرش الأهلية، الأردن، 2017 ، ص17.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[3] غازي محمد علي القسايمية، مرجع سبق ذكره، ص:18.

[4] كامل الحواجرة، «دراسة ارتباط استراتيجيات استثمار رأس المال المعرفي بالأداء التنافسي للمؤسسات»، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية، المجلد7 ،العدد2 ،2012، ص18.

الجيد للعمال والخبرة العملية للمهندسين والكفاءة الإدارية للمسيرين، كلها عوامل تساهم في تحسين جودة المنتجات وضمان مطابقتها للمعايير المطلوبة[1].

ويعد رأس المال الفكري عنصرا أساسيا في تحسين عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة، حيث توفر نظم المعلومات وقواعد البيانات والمعرفة التنظيمية معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بالإنتاج والتسعير والاستثمار. ويساهم ذلك في تقليل المخاطر وتحسين النتائج المالية[2].

كما تبرز أهمية رأس المال الفكري في تعزيز قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات البيئية، سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية أو تنظيمية. فالمؤسسات التي تستثمر في تطوير رأس مالها الفكري تكون أكثر مرونة واستعدادا لمواجهة التحديات، وأكثر قدرة على استغلال الفرص المتاحة في محيطها الخارجي[3].

ويؤدي رأس المال الفكري دورا مهما في تحسين العلاقات مع الزبائن والموردين، من خلال بناء الثقة وتعزيز السمعة المؤسسية. فالعلاقات الجيدة مع الزبائن تساهم في الحفاظ عليهم وزيادة ولائهم، بينما تساعد العلاقات المتينة مع الموردين على ضمان استمرارية التزود بالمواد الأولية وتحسين شروط التعاقد، وهو ما ينعكس إيجابا على الأداء المالي[4].

وفي سياق المؤسسات الإنتاجية وخاصة مؤسسات المحاجر، تكتسي هذه العلاقات أهمية خاصة نظرا لاعتماد النشاط على التعامل المستمر مع شركات البناء والأشغال العمومية

[1] محمد الصغير، إدارة المعرفة ورأس المال الفكري، دار الفكر، الجزائر، 2018، ص 118.

[2] عادل عبد الله، الإدارة الحديثة للموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[3] غازي محمد علي القسايمية، مرجع سبق ذكره، ص:18.

[4] عادل عبد الله، الإدارة الحديثة للموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص:134.

والجهات الرقابية. فكلما كانت المؤسسة قادرة على بناء علاقات قائمة على الثقة والالتزام، زادت فرصها في تسويق منتجاتها وتحقيق الاستقرار المالي[1].

كما يساهم رأس المال الفكري في دعم الاستدامة المؤسسية من خلال ترسيخ ثقافة التعلم المستمر ونقل المعرفة بين الأجيال داخل المؤسسة، ويعد هذا الأمر ضروريا لضمان عدم ضياع الخبرات المتراكمة، خاصة في المؤسسات التي تعتمد على الخبرة العملية والتجربة الميدانية في أداء أنشطتها[2].

وتنعكس أهمية رأس المال الفكري كذلك على تطوير الإيرادات المالية للمؤسسة، حيث يؤدي تحسين الكفاءة والإنتاجية وجودة المنتجات إلى زيادة الطلب وتحسين المبيعات. كما أن الابتكار في أساليب العمل والتسويق يفتح آفاقا جديدة لزيادة الإيرادات وتنويع مصادرها[3].

ومن خلال ما سبق، يتضح أن رأس المال الفكري يشكل ركيزة أساسية لنجاح المؤسسات في العصر الحديث لما له من دور محوري في تحسين الأداء وتحقيق الميزة التنافسية، ودعم الاستدامة وتطوير الإيرادات المالية. وتزداد هذه الأهمية في المؤسسات الإنتاجية التي تسعى إلى تحسين كفاءتها ومكانتها في الأسواق، وهو ما يجعل الاستثمار في رأس المال الفكري خيارا استراتيجيا لا غنى عنه.

[1] محمد بلقاسم، إدارة المؤسسات الإنتاجية، دار الهدى، الجزائر، 2019، ص 149.

[2] نادية بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[3] أبو الهيجاء، محمد فوزي، أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية حسب نموذج دراسة تطبيقية، مجلة جامعة القدس للبحوث الادارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد10، فلسطين، 2018، ص 40.

المبحث الثاني: مفاهيم وأساسيات حول الإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية

تعد الإيرادات المالية من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الانتاجية لضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية، فهي تعكس مدى كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها وتحقيق العوائد المالية، كما أن تطوير هذه الايرادات أصبح ضرورة في ظل التغيرات الاقتصادية والمنافسة المتزايدة.

ومن هذا المنطلق سيتم في هذا المبحث التطرق الى مفهوم الإيرادات المالية وخصائصها، ثم عرض أهم مصادرها في المؤسسات الإنتاجية، إضافة الى دراسة العوامل المؤثرة في تطويرها.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات المالية وخصائصها

تعد الإيرادات المالية من المفاهيم الأساسية في المحاسبة والإدارة المالية، حيث تمثل القيمة النقدية المتحصلة من الأنشطة التي تمارسها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة. وقد عرفها العديد من الباحثين بأنها التدفقات النقدية الداخلة الناتجة عن بيع السلع أو تقديم الخدمات أو ممارسة الأنشطة الرئيسية للمؤسسة والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية، باستثناء الزيادات الناتجة عن مساهمات الملاك[1].

ومن منظور إداري تعد الإيرادات المالية مؤشرا رئيسيا على قدرة المؤسسة على تسويق منتجاتها والاستجابة لحاجات السوق، كما تعكس مدى نجاح السياسات الإنتاجية والتسويقية المعتمدة. فارتفاع الإيرادات يدل غالبا على تحسن الأداء التشغيلي، في حين قد يشير انخفاضها إلى وجود اختلالات في الإنتاج أو التسويق أو التسعير[2].

[1] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 ،ص 182-183.

[2] عبد الرحمن الدوري، الإدارة المالية الحديثة، دار اليازوري، عمان، 2014، ص 91.

وتتميز الإيرادات المالية بعدة خصائص أساسية، من أهمها أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، خاصة في المؤسسات الإنتاجية التي تعتمد على بيع منتجاتها كمصدر رئيسي للدخل. كما تتسم الإيرادات بكونها متغيرة بطبيعتها إذ تتأثر بعوامل داخلية مثل مستوى الإنتاج والجودة والكفاءة، وعوامل خارجية مثل الطلب في السوق والمنافسة والظروف الاقتصادية العامة[1].

كما تتسم الإيرادات المالية بكونها عنصرا زمنيا، حيث يتم قياسها خلال فترة محاسبية محددة، وغالبا ما تستخدم لمقارنة الأداء بين فترات مختلفة. وتساعد هذه الخاصية الإدارة على تقييم مدى تطور النشاط الاقتصادي للمؤسسة، واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالتوسع أو التقليص أو إعادة هيكلة العمليات الإنتاجية[2].

وفي المؤسسات الإنتاجية، ترتبط الإيرادات المالية بشكل مباشر بحجم الإنتاج ومستوى الطلب على المنتجات. فكلما ارتفع حجم الإنتاج مع المحافظة على الجودة، زادت القدرة على تحقيق إيرادات أكبر. غير أن هذا الارتباط لا يكون دائما خطيا، إذ قد يؤدي ضعف التسويق أو سوء التسعير إلى عدم تحقيق الإيرادات المتوقعة رغم ارتفاع حجم الإنتاج[3].

وتعد الإيرادات المالية أساسا لتحديد النتائج المالية للمؤسسة، حيث تقارن بالتكاليف والمصروفات لتحديد الربح أو الخسارة. كما تستخدم في حساب العديد من المؤشرات المالية المهمة، مثل هامش الربح ومعدل العائد على الاستثمار، والتي تعد أدوات أساسية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية[4].

---

[1] محمد سامي رضوان، المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 118.

[2] عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[3] عادل عبد الله، التحليل المالي وتقييم الأداء، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 47.

[4] محمد سامي رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 119.

وتكتسي الإيرادات المالية أهمية خاصة في المؤسسات الإنتاجية ذات الطبيعة الصناعية مثل مؤسسات المحاجر، نظرا لاعتمادها على بيع منتجات محددة كالحصى والرمل، والتي تتأثر أسعارها وحجم الطلب عليها بعوامل متعددة، من بينها نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية، ومستوى المنافسة، والظروف الاقتصادية العامة[1].

كما أن طبيعة الإيرادات في المؤسسات الإنتاجية تتطلب تخطيطا دقيقا، نظرا لارتباطها بتكاليف ثابتة ومتغيرة مرتفعة نسبيا. ويؤدي ضعف التخطيط إلى تقلبات حادة في الإيرادات، مما قد ينعكس سلبا على الاستقرار المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها[2].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الإيرادات المالية لا تمثل مجرد أرقام محاسبية، بل تعد انعكاسا حقيقيا لفعالية المؤسسة في استغلال مواردها وتحقيق أهدافها الاقتصادية. كما أن فهم خصائص الإيرادات المالية يعد خطوة أساسية لتحليل أدائها وتحديد السبل الكفيلة بتطويرها، خاصة في المؤسسات الإنتاجية التي تسعى إلى تحسين قدرتها التنافسية وضمان استمراريتها[3].

المطلب الثاني: مصادر الإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية

تعد مصادر الإيرادات المالية من العناصر الأساسية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات الإنتاجية، إذ تمثل القنوات التي من خلالها تتحقق التدفقات النقدية الداخلة. ويختلف تنوع هذه المصادر باختلاف طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة، غير أن المؤسسات الإنتاجية تعتمد أساسا على الإيرادات الناتجة عن بيع منتجاتها، باعتبارها المصدر الرئيسي الذي يضمن استمرارية النشاط وتحقيق الأهداف المالية[4].

[1] محمد بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2] عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، 104.

[3] محمد بلقاسم، الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[4] عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 106.

وتصنف مصادر الإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية إلى مصادر رئيسية وأخرى ثانوية، حيث تتمثل المصادر الرئيسية في الإيرادات الناتجة عن النشاط الأساسي للمؤسسة، أي إنتاج وبيع السلع. وتعد هذه الإيرادات الأكثر استقرارا والأكثر ارتباطا بالقدرة الإنتاجية للمؤسسة وبمستوى الطلب في السوق[1].

وفي هذا الإطار يعتمد حجم الإيرادات المتأتية من النشاط الرئيسي على عدة عوامل، من بينها حجم الإنتاج، وجودة المنتجات، وسياسة التسعير المعتمدة، وكفاءة عمليات التوزيع والتسويق. فكلما كانت المؤسسة قادرة على تحقيق التوازن بين هذه العوامل، زادت قدرتها على تعظيم إيراداتها المالية وتحقيق الاستقرار المالي[2].

كما تعد جودة المنتجات من العوامل الحاسمة في تحديد مستوى الإيرادات، إذ تؤثر بشكل مباشر في رضا الزبائن ودرجة ولائهم للمؤسسة. فالمؤسسات الإنتاجية التي تحرص على تحسين جودة منتجاتها تكون أكثر قدرة على الحفاظ على حصتها السوقية وزيادتها، مما ينعكس إيجابا على حجم المبيعات والإيرادات المحققة[3].

وتلعب سياسة التسعير دورا محوريا في تحديد الإيرادات المالية، حيث تسعى المؤسسات الإنتاجية إلى تحديد أسعار تضمن تغطية التكاليف وتحقيق هامش ربح مناسب، وفي الوقت نفسه تكون مقبولة لدى الزبائن وقادرة على المنافسة في السوق. ويعد التسعير الخاطئ من أبرز أسباب تراجع الإيرادات رغم توفر القدرة الإنتاجية[4].

إلى جانب الإيرادات الناتجة عن النشاط الرئيسي، قد تحقق المؤسسات الإنتاجية إيرادات ثانوية ناتجة عن أنشطة مكملة أو فرعية، مثل تقديم خدمات الصيانة، أو بيع مخلفات الإنتاج،

[1] Van Horne, J. C & Wachowicz, J. M, Fundamentals of Financial Management, Prentice Hall, 2016, p. 94.

[2] عادل عبد الله، التحليل المالي وتقييم الأداء،مرجع سبق ذكره، ص 63.

[3] محمد سامي رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[4] Kotler, P & Keller, K. L, Marketing Management, Pearson Education, 2016, p. 421.

أو تأجير بعض الأصول غير المستغلة. وتعد هذه الإيرادات، رغم محدوديتها مقارنة بالإيرادات الرئيسية، مصدرا إضافيا يدعم الوضع المالي للمؤسسة[1].

وفي المؤسسات الإنتاجية ذات الطابع الصناعي تكتسي الإيرادات الثانوية أهمية متزايدة، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث تسعى المؤسسات إلى استغلال كل الموارد المتاحة لتعظيم العائد المالي. ويعد هذا التوجه انعكاسا لسياسة الإدارة الرشيدة التي تهدف إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية الشاملة[2].

أما في مؤسسات المحاجر فتتمثل مصادر الإيرادات الرئيسية في بيع المواد المستخرجة، مثل الحصى والرمل، والتي تستخدم بشكل واسع في مشاريع البناء والأشغال العمومية. ويعتمد حجم هذه الإيرادات على مستوى النشاط العمراني، وحجم الطلب من شركات البناء، إضافة إلى القدرة الإنتاجية للمحجرة ومدى التزامها بمعايير الجودة[3].

وتواجه مؤسسات المحاجر تحديات خاصة في ما يتعلق بتنويع مصادر الإيرادات، نظرا لطبيعة نشاطها القائم على مورد طبيعي محدد. غير أن بعض هذه المؤسسات تسعى إلى تطوير مصادر إضافية للإيرادات، من خلال تحسين عمليات الفرز والمعالجة، أو تقديم منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، بما يسمح بزيادة هامش الربح[4].

كما تؤثر الظروف الاقتصادية العامة بشكل كبير في مصادر الإيرادات المالية للمؤسسات الإنتاجية، حيث يؤدي الركود الاقتصادي أو تراجع النشاط الاستثماري إلى انخفاض الطلب

[1] Horngren, C. T, Accounting, Pearson Education, 2017, p. 318.

[2] عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[3] محمد بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[4] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 ، ص 183.

على المنتجات، ومن ثم تراجع الإيرادات. في المقابل، تسهم فترات الانتعاش الاقتصادي في زيادة الطلب وتحسين فرص تحقيق إيرادات أكبر[1].

وتلعب المنافسة في السوق دورا مهما في تحديد مستوى الإيرادات، حيث تؤدي المنافسة الشديدة إلى ضغط على الأسعار وهوامش الربح، مما يفرض على المؤسسات الإنتاجية البحث عن وسائل جديدة لتمييز منتجاتها وتحسين كفاءتها. ويعد الاستثمار في الموارد غير الملموسة، مثل رأس المال الفكري، أحد أهم هذه الوسائل[2].

وتجدر الإشارة إلى أن استقرار مصادر الإيرادات المالية يعد عنصرا أساسيا لضمان الاستدامة المالية للمؤسسة، حيث يسمح لها بالتخطيط طويل الأجل وتمويل استثماراتها المستقبلية. ويؤدي الاعتماد المفرط على مصدر واحد للإيرادات إلى زيادة المخاطر المالية، خاصة في القطاعات التي تتسم بتقلب الطلب[3].

ومن خلال ما سبق، يتضح أن مصادر الإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية تتسم بالتنوع والتعقيد، وتتأثر بعوامل داخلية وخارجية متعددة. كما أن حسن إدارة هذه المصادر وتنويعها يعد من أهم الشروط لتحقيق الاستقرار المالي وتطوير الإيرادات، خاصة في المؤسسات الإنتاجية التي تنشط في بيئات تنافسية ومتغيرة.

---

[1] Van Horne, J. C & Wachowicz, J. M, Fundamentals of Financial Management, Prentice Hall, 2016, p. 102.

[2] عادل عبد الله، التحليل المالي وتقييم الأداء، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] رزقي محمد، أثر رأس المال الفكري على ربحية المؤسسات: دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 14، جامعة بورج بوعريرج، الجزائر، 2018، ص 22.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تطوير الإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية

يتأثر تطوير الإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية بمجموعة من العوامل المتداخلة، بعضها داخلي يرتبط بقدرات المؤسسة وإمكاناتها التنظيمية والإنتاجية، وبعضها خارجي يتعلق ببيئة العمل التي تنشط فيها. ويعد فهم هذه العوامل وتحليلها خطوة أساسية لتمكين الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة التي تساهم في تحسين الأداء المالي وضمان الاستمرارية[1].

وتعد الكفاءة الإنتاجية من أهم العوامل الداخلية المؤثرة في تطوير الإيرادات المالية، حيث ترتبط الإيرادات ارتباطا مباشرا بقدرة المؤسسة على تحويل المدخلات إلى مخرجات بأقل تكلفة ممكنة وبجودة مناسبة. فكلما ارتفعت كفاءة العمليات الإنتاجية، زادت القدرة على تلبية الطلب وتحقيق حجم مبيعات أكبر، مما ينعكس إيجابا على الإيرادات[2].

كما تلعب جودة المنتجات دورا محوريا في التأثير على الإيرادات المالية، إذ تؤدي المنتجات ذات الجودة العالية إلى زيادة رضا الزبائن وتعزيز ولائهم، وهو ما يساعد المؤسسة على الحفاظ على حصتها السوقية وتوسيعها. وتعد الجودة في المؤسسات الإنتاجية نتاجا مباشرا لمستوى الخبرة والمهارة لدى العاملين، إضافة إلى فعالية نظم الرقابة والجودة المعتمدة[3].

وتؤثر سياسة التسعير المعتمدة من طرف المؤسسة بشكل كبير في تطوير الإيرادات المالية، حيث تسعى الإدارة إلى تحديد أسعار تحقق التوازن بين القدرة التنافسية في السوق

[1] زينب تمرابط، أثر كفاءة رأس المال الفكري على الأداء المالي لشركات صناعة الادوية المدرجة في بورصة الجزائر –دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2012–2019، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 19.

[2] عادل عبد الله، الإدارة الحديثة للموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] محمد سامي رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 147.

وتحقيق هامش ربح مناسب. ويؤدي التسعير غير الملائم، سواء كان مرتفعا أو منخفضا، إلى تراجع المبيعات أو انخفاض الأرباح، مما ينعكس سلبا على الإيرادات الإجمالية[1].

ويعد مستوى الطلب في السوق من العوامل الخارجية الأساسية التي تؤثر في الإيرادات المالية، إذ ترتبط المبيعات ارتباطا وثيقا بحجم الطلب على المنتجات. ففي فترات الانتعاش الاقتصادي، يزداد الطلب على منتجات المؤسسات الإنتاجية، مما يتيح فرصا أكبر لزيادة الإيرادات، في حين يؤدي تراجع الطلب خلال فترات الركود إلى انخفاض المبيعات[2].

كما تؤثر درجة المنافسة في السوق في قدرة المؤسسات الإنتاجية على تطوير إيراداتها، حيث تؤدي المنافسة الشديدة إلى الضغط على الأسعار وهوامش الربح. ويجبر هذا الوضع المؤسسات على تحسين كفاءتها الإنتاجية، والبحث عن وسائل لتمييز منتجاتها، سواء من خلال الجودة أو الخدمات المصاحبة أو السمعة المؤسسية[3].

وتلعب الموارد البشرية دورا مهما في تطوير الإيرادات المالية، باعتبارها المحرك الأساسي للعمليات الإنتاجية والإدارية. فمستوى التأهيل والتكوين والخبرة لدى العاملين يؤثر بشكل مباشر في كفاءة الإنتاج وجودته، كما يساهم في تحسين أساليب العمل واتخاذ القرارات الرشيدة، وهو ما ينعكس إيجابا على الأداء المالي[4].

ويرتبط تطوير الإيرادات المالية كذلك بفعالية الإدارة والتنظيم داخل المؤسسة، حيث تساهم الهياكل التنظيمية الواضحة ونظم المعلومات الدقيقة في تحسين عملية التخطيط والرقابة.

[1] Kotler, P & Keller, K. L, Marketing Management, Pearson Education, 2016, p. 437.
[2] Van Horne, J. C & Wachowicz, J. M, Fundamentals of Financial Management, Prentice Hall, 2016, p. 117.
[3] عادل عبد الله، الإدارة الحديثة للموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 86.
[4] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 89.

وتساعد هذه العناصر الإدارة على متابعة تطور الإيرادات وتحليل أسباب الارتفاع أو الانخفاض، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب[1].

وفي المؤسسات الإنتاجية، يعد الاستثمار في التكنولوجيا من العوامل المهمة التي تؤثر في الإيرادات المالية، حيث يساهم استخدام التقنيات الحديثة في تحسين سرعة الإنتاج ودقته وتقليل الفاقد. كما يسمح بتطوير منتجات جديدة أو تحسين المنتجات القائمة، بما يتلاءم مع متطلبات السوق ويزيد من القدرة التنافسية[2].

أما في قطاع المحاجر فتتأثر الإيرادات المالية بعوامل خاصة، من بينها طبيعة المورد الطبيعي المستغل، ومستوى الالتزام بالمعايير البيئية والتنظيمية، والعلاقة مع الجهات الرقابية. وقد يؤدي عدم الامتثال لهذه المتطلبات إلى تعطيل النشاط أو فرض غرامات، مما ينعكس سلبا على الإيرادات[3].

كما تؤثر الظروف الاقتصادية العامة والسياسات الحكومية في تطوير الإيرادات المالية، حيث يمكن أن تؤدي التغيرات في التشريعات الضريبية أو سياسات الدعم أو الاستثمار العمومي إلى زيادة أو تراجع الطلب على منتجات المؤسسات الإنتاجية. ويعد قطاع البناء والأشغال العمومية مثالا واضحا على ذلك، نظرا لاعتماده الكبير على الإنفاق العمومي[4].

ويبرز دور رأس المال الفكري كعامل محوري في التأثير على مختلف العوامل السابقة، حيث يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز الجودة، ودعم الابتكار، وبناء علاقات قوية

---

[1] أحمد ماهر، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[2] Ahmed, P. K & Shepherd, C. D, Innovation Management, Pearson Education, 2010, p. 156.

[3] محمد بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[4] مزوزي فاطمة الزهراء، رأس المال الفكري وأثره على أداء البنوك، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 13، العدد16، سيدي بلعباس، 2017.

مع الزبائن والموردين. ومن ثم، فإن الاستثمار في رأس المال الفكري يعد من أهم السبل لتطوير الإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية[1].

ومن خلال ما سبق، يتضح أن تطوير الإير1ادات المالية في المؤسسات الإنتاجية هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وأن نجاح المؤسسة في هذا المجال يتوقف على قدرتها على إدارة هذه العوامل بشكل متكامل. كما أن التركيز على الموارد غير الملموسة، وعلى رأسها رأس المال الفكري، يمثل خيارا استراتيجيا لتعزيز الأداء المالي وضمان الاستدامة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

يمثل استعراض الدراسات السابقة مرحلة أساسية في بناء البحث العلمي، إذ يتيح للباحث الوقوف على الإسهامات العلمية السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وتحليل مناهجها ونتائجها، واستخلاص أهم ما توصلت إليه من استنتاجات وتوصيات. كما يسمح هذا العرض بتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن المسار البحثي القائم، والكشف عن الفجوة العلمية التي تسعى إلى معالجتها، خاصة فيما يتعلق بدور رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية داخل المؤسسات الإنتاجية.

المطلب الأول: الدراسات المحلية والعربية

1. أبو الهيجاء محمد فوزي (2018)، "أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، مج 3، ع 10، فلسطين. [2]

[1] عادل عبد الله، الإدارة الحديثة للموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] أبو الهيجاء، محمد فوزي، أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية حسب نموذج دراسة تطبيقية، مجلة جامعة القدس للبحوث الادارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد10، فلسطين، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، وذلك بالاعتماد على نموذج (Public) لقياس رأس المال الفكري.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث شملت عينة الدراسة 13 بنكا تجاريا أردنيا مدرجا في سوق عمان المالي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2014.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين رأس المال الفكري والأداء المالي، والذي تم قياسه من خلال العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم. كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام برأس المال الفكري وإدارته باعتباره موردا استراتيجيا يساهم في تحسين الأداء المالي للبنوك.

2. "رزقي، محمد. (2018). أثر رأس المال الفكري على ربحية المؤسسات: دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة ورقلة[1].

تهدف هذه الدراسة لتحليل تأثير رأس المال الفكري على ربحية (32) مؤسسة جزائرية بولاية برج بوعريريج خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015، وقد تم استخدام معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) لقياس مساهمة رأس المال الفكري، وتم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الاختبار تأثير مكوناته (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال المستخدم) على معدل دوران الأصول، هامش الربح الصافي، العائد على الأصول.

أشارت نتائج دراسة تحليل تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة لعينة من 32 اقتصادية بولاية برج بوعريريج إلى وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة رأس المال المستخدم (CEE) ومعدل دوران الأصول (ATO) فقط، وبالتالي بعتبر عامل مهم في تحديد الكفاءة التشغيلية لعينة المؤسسات. ووجود علاقة إيجابية ضعيفة بين كل من كفاءة رأس المال البشري (HCE).

[1] رزقي، محمد. (2018). أثر رأس المال الفكري على ربحية المؤسسات: دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة ورقلة، ص ص 85-100.

وكفاءة رأس المال المستخدم (CEE) مع هامش الربح الصافي (NPM) وبالتالي فإن المتغيرات لا تفسر الفعالية بشكل جيد. ووجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين كل من كفاءة رأس المال البشري (HCE) وكفاءة رأس المال المستخدم (CEE) مع العائد على الأصول (ROA) وعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) والعائد على الأصول (ROA)، وهو ما يفسر أن الأداء المالي الجيد المعبر عنه بالأداء الكلي كان من خلال الكفاءة التشغيلية التي يعكسها معدل دوران الأصول (ATO)، وبالتالي فالأداء المالي هو محصلة الكفاءة وليس الفعالية.

أظهرت النتائج وجود علاقة تأثير قوية بين رأس المال المستخدم ومعدل دوران الأصول، وبين كل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال لمستخدم مع العائد على الأصول، وعلاقة تأثير ضعيفة بين كل من رأس المال البشري ورأس المال المستخدم مع هامش الربح الصافي.

3. مزوزي فاطمة الزهراء.(2017)،رأس مال الفكري وأثره على أداء البنوك :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة العلوم الاقتصادية ،المجلد 13 العدد16[1].

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر رأس المال الفكري على الأداء من خلال إبراز واقع استخدام واهتمام البنوك برأسمالها الفكري من وجهة نظر الموظفين أين أخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سيدي بلعباس كموضوع للبحث، وقد تم استخدام الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات حيث تم توزيع 50 استبانة على موظفي البنك، وتمت الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية لتحليل البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود تأثير لمكونات رأس المال الفكري على الأداء، حيث اتضح وجود تأثير معنوي لرأس المال البشري ويشكل ملحوظ على

[1] مزوزي فاطمة الزهراء.(2017)،رأس مال الفكري وأثره على أداء البنوك :دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة العلوم الاقتصادية ،المجلد 13العدد16،ص210.

الأداء، كما أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لرأس المال الزبوني على الأداء، سواء عند دراسته بشكل منفرد أو حتى عند دراسة مكونات رأس المال الفكري مجتمعة، كما اتضح وجود تأثير لرأس المال الهيكلي على الأداء، إلا أن هذا التأثير لم يكن معنويا عند دراسة تأثير مكونات رأس المال الفكري، وهذا ما يبين أن الاهتمام برأس المال الهيكلي في تحقيق الأداء هو أقل من الاهتمام بالبعدين الآخرين.

4. تمرابط زينب، مشري حسناء (2021)، "أثر كفاءة رأس المال الفكري على الأداء المالي لشركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة الجزائر – دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2012–2019"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر.[1].

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر كفاءة الرأس المال الفكري على الأداء المالى لشركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة الجزائر (مجمع صيدال) خلال الفترة 2012.-2019 ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على البيانات الفعلية الرقمية المستخرجة من واقع السجلات والقوائم المالية الختامية لجمع صيدال.

وتشير النتائج بأن هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لكفاءة رأس المال الفكري على الأداء المالي من خلال العديد من المؤشرات(العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأسهم الممتازة، نمو الإيرادات، صافي الريح إلى الإيرادات، السيولة، وأخيرا الكفاءة التشغيلية) لمجمع صيدال خلال الفترة (2019–2012)، إذ يساهم رأس المال الفكري في إيجاد حلول وطرق للخلافات والمشاكل المالية التي تواجهها الشركات.

[1] تمرابط زينب، مشري حسناء (2021)، "أثر كفاءة رأس المال الفكري على الأداء المالي لشركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة الجزائر – دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2012–2019"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، ص ص. 304–320.

ومن مقترحات الدراسة التأكيد على أهمية العنصر البشري كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج ومكون فعال لرأس المال الفكري، وتشجيع العاملين على تنمية قدراتهم ومهاراتهم الشخصية، وإفساح المجال أمامه للابتكار والإبداع، وأن تنظر المنشأة لرأس مالها الفكري على أنه محور نشاطها وركيزته الأساسية، ويجب على المستثمرين فهم قيمة رأس المال الفكري في قراراتهم واستخدامه ليكونوا أكثر كفاءة ويزيدوا كفاءتهم.

5. "بن حكوم علي، بدري عبد المجيد (2017)، "إدارة رأس المال الفكري ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، الجزائر[1].

تناولت هذه الورقة البحثية إدارة رأس المال الفكري باعتباره موردا اقتصاديا أساسيا لتحسين أداء المؤسسة، ذلك لأن قوة الاقتصاد اليوم تقاس بنوعية الكوادر البشرية وكفاءتها وحسن استخدامها، ونظرا لتعدد الأدوار الإيجابية التي يفترض أن تنتج من حسن إدارة هذا المورد، فلقد اعتمد في البحث هذا إلى تبيان دوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، ولأجل ذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسية تطرق في الأول منها إلى مفاهيم ومنطلقات أساسية عن رأس المال الفكري من خلال سرد أهم التعريفات المتعلقة به مع إبراز أهميته بالنسبة للمنظمة، وكذا مختلف الآليات والطرق المعتمدة لبناءه وتنشيطه أو تفعيله، أما القسم الثاني فقد خصص للمتغير التابع أداء المؤسسة، إبتداء من التعريف به وبمستوياته، ثم الإشارة إلى مختلف المعايير المعتمدة في تقييمه، وصولا إلى سرد جملة من المداخل الهادفة إلى تحسينه وتفعيله، أما القسم الثالث فقد خصص للدراسة الميدانية محاولين بذلك إسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي للمؤسسة الوطنية للقنوات بغرداية، وقد تبين لنا من خلال هذا البحث.

[1] بن حكوم علي، بدري عبد المجيد (2017)، "إدارة رأس المال الفكري ودوره في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، ص ص. 60–84.

ارتباط ودرجة تأثير رأس المال الفكري للمنظمة بمستوى أدائها، الأمر الذي يستدعي العمل على تعظيم الاستفادة من الأصول الفكرية باعتبارها موردا استراتيجيا داعما لتحسين الأداء ولإحداث النمو الاقتصادي بشكل عام .

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- Ben Aicha, Samira (2021), "Analyzing the Role of Value Added as an Indicator of Intellectual Capital and Its Impact on Enterprise Performance," Journal of Economic and Financial Studies, Vol. 14, No. 2, Algeria, pp. 115–130[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور القيمة المضافة كمؤشر لرأس المال الفكري، وأثره على أداء المنظمة من حيث الأداء الاقتصادي و المالي و السهم السوقي، وقد تم الاعتماد في تحقيق أهداف الدراسة على اختبار عينة مكونة من 300 شركة في بريطانيا تم تقسيمها إلى ثلاث قطاعات و هي:شركات التكنولوجيا العالية،الشركات التقليدية، الشركات الخدمية.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها : وجود تأثير ايجابي دال لرأس المال الفكري على كلا من الأداء المالي و الاقتصادي، وان هناك تأثير لرأس المال الفكري على أداء أسواق الأسهم في الشركات العالية التكنولوجيا فقط، وأوصت الدراسة بالاهتمام بتدعيم الاستثمار في رأس المال الفكري من خلال تنشيط عملية استقطاب الموارد البشرية ومن ثم استناد المناصب الإدارية المهمة في هذه الشركات إلى الأفراد ذوي المهارات العالية لتحقيق الاستقرار خاصة مع اشتداد المنافسة في سوق العمل.

2- Masoudah, Thanaa (2011), "The Availability of Intellectual Capital Requirements (Human, Structural and Customer Capital) and Their Relationship to Competitive Advantage in the

[1] Ben Aicha, Samira (2021), "Analyzing the Role of Value Added as an Indicator of Intellectual Capital and Its Impact on Enterprise Performance," Journal of Economic and Financial Studies, Vol. 14, No. 2, Algeria, pp. 115–130

Jordanian Pharmaceutical Industry Sector," An-Najah University Journal for Research – Humanities, Vol. 25, No. 4, Palestine, pp. 933–964[1].

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري متمثلة في رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال الزبائني وأداء قطاع الصناعات الدوائية في الأردن، ولقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل تحليل الارتباط والانحدار المتعدد، لإيجاد العلاقة بين متغيري الدراسة ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها هو وجود علاقة قوية بين رأس المال الفكري بجميع مكوناته وأداء المؤسسات محل الدراسة وأيضا يعتبر رأس المال الزبائني أهم مكون من مكونات رأس المال الفكري في تأثيره على الأداء يليه رأس المال البشري بدرجة أقل من رأس المال الهيكلي

تناولت هذه الدراسة إشكالية صعوبة قياس الأصول غير الملموسة داخل المؤسسات، في ظل اعتماد النظم المحاسبية التقليدية على المؤشرات المالية فقط. وهدفت إلى تقديم نموذج متكامل لتشخيص وإدارة رأس المال الفكري، من خلال تقسيمه إلى رأس مال بشري ورأس مال هيكلي ورأس مال علاقات. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستناد إلى تجارب تطبيقية داخل مؤسسات كبرى.

توصلت الدراسة إلى أن إدماج رأس المال الفكري في التقارير الإدارية يساهم في تحسين عملية اتخاذ القرار وتعزيز القدرة التنافسية. وأوصت بضرورة تطوير أنظمة معلومات قادرة على رصد المعرفة التنظيمية وتحويلها إلى قيمة اقتصادية.

3- Al-Zoubi, Ahmed Ali (2020), "The Moderating Effect of Strategic Knowledge Management on the Relationship between the Components of Intellectual Capital (Human Capital, Structural

[1] Masoudah, Thanaa (2011), "The Availability of Intellectual Capital Requirements (Human, Structural and Customer Capital) and Their Relationship to Competitive Advantage in the Jordanian Pharmaceutical Industry Sector," An-Najah University Journal for Research – Humanities, Vol. 25, No. 4, Palestine, pp. 933–964.

Capital, and Customer Relations) and Organizational Performance," Arab Administrative Journal, Vol. 40, No. 2, Jordan, pp. 55[1].

هذه الدراسة كشفت عن الأثر المعدل لإدارة المعرفة الاستراتيجية على العلاقة بين مكونات رأس المال الفكري (البشري، الهيكلي، العلاقات) وأداء الإبداع والسوق للشركة، وتم جمع بيانات الدراسة من 101 شركة صربية، وقد تم تحليلها باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM)، وأظهرت النتائج أنّ رأس المال الهيكلي ورأس لمال العلاقات لها تأثير مباشر كبير على الأداء والابتكار، وبيّنت أيضا أنّ إدارة المعرفة لها أثر موجب معدل للعلاقة بين رأس المال البشري ورأس مال العلاقات على أداء الابداع.

سعت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء المالي، خاصة في ما يتعلق بالإيرادات والقيمة السوقية للمؤسسات. وهدفت إلى قياس أثر مكونات رأس المال الفكري على الأداء المالي باستخدام مؤشرات كمية. اعتمد الباحثون على المنهج الكمي، من خلال تحليل بيانات مالية لشركات صناعية.

خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لرأس المال البشري ورأس المال الهيكلي على الأداء المالي والإيرادات، وأكدت أن المؤسسات التي تستثمر في رأس مالها الفكري تحقق نتائج مالية أفضل على المدى المتوسط والطويل. وأوصت الدراسة بضرورة إدماج رأس المال الفكري ضمن أنظمة التقييم المالي.

4- Chen, Ming-Chin, Cheng, Shu-Ju & Hwang, Yuhchang (2005), "An Empirical Investigation of the Relationship between Intellectual Capital and Firms' Market Value and Financial Performance", Journal of Intellectual Capital, Vol. 6, No. 2, pp. 159–176[2].

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين رأس المال الفكري وتطوير الإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية، وانطلقت من إشكالية تتعلق بأسباب تفاوت نمو الإيرادات بين مؤسسات

[1] Al-Zoubi, Ahmed Ali (2020), "The Moderating Effect of Strategic Knowledge Management on the Relationship between the Components of Intellectual Capital (Human Capital, Structural Capital, and Customer Relations) and Organizational Performance," Arab Administrative Journal, Vol. 40, No. 2, Jordan, pp. 55

[2] Chen, Ming-Chin, Cheng, Shu-Ju & Hwang, Yuhchang (2005), "An Empirical Investigation of the Relationship between Intellectual Capital and Firms' Market Value and Financial Performance", Journal of Intellectual Capital, Vol. 6, No. 2, pp. 159–176.

تنشط في نفس القطاع. وهدفت إلى تحليل دور الموارد غير الملموسة في تحقيق النمو المالي. اعتمدت الدراسة على المنهج التطبيقي باستخدام التحليل الإحصائي.

توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات التي تعتمد استراتيجيات واضحة لتنمية رأس المال الفكري تحقق نموا مستداما في الإيرادات المالية. وأوصت بضرورة الربط بين إدارة رأس المال الفكري والتخطيط المالي الاستراتيجي.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة، سواء المحلية والعربية أو الأجنبية، يتضح أن موضوع رأس المال الفكري قد حظي باهتمام متزايد في الأدبيات الإدارية والاقتصادية، حيث أجمعت أغلب الدراسات على كونه موردا استراتيجيا أساسيا في تحقيق الأداء المؤسسي المتميز. وقد ركزت العديد من هذه الدراسات على توضيح مفهوم رأس المال الفكري ومكوناته، وإبراز دوره في تحسين الكفاءة التنظيمية وتحقيق الميزة التنافسية، سواء في المؤسسات الصناعية أو الخدمية.

كما أظهرت الدراسات السابقة، خاصة الأجنبية منها، وجود علاقة إيجابية بين رأس المال الفكري والأداء المالي للمؤسسات، بما في ذلك الإيرادات المالية والقيمة السوقية. وقد أكدت هذه الدراسات أن الاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير الهياكل التنظيمية، وتعزيز العلاقات مع الزبائن والموردين، يساهم بشكل مباشر في تحسين الإنتاجية وزيادة المبيعات وتحقيق نمو مالي مستدام. ويلاحظ أن أغلب هذه الدراسات اعتمدت على المنهج الكمي، باستخدام أدوات إحصائية لقياس أثر مكونات رأس المال الفكري على مؤشرات الأداء المالي.

وفي المقابل، ركزت الدراسات المحلية والعربية بدرجة أكبر على الجوانب النظرية لرأس المال الفكري، مع محدودية الدراسات التطبيقية والميدانية، خاصة في السياق الجزائري. كما انصبت اهتمامات هذه الدراسات على القطاعات الصناعية والخدمية التقليدية، دون التعمق

في دراسة قطاعات إنتاجية ذات طبيعة خاصة، مثل قطاع المحاجر، الذي يتميز بخصوصيات تنظيمية وتقنية وبيئية تؤثر بشكل مباشر في أدائه المالي.

ومن خلال المقارنة بين الدراسات السابقة، يلاحظ أيضا أن معظمها تناول الإيرادات المالية إما من منظور محاسبي بحت، أو في إطار عام للأداء المالي، دون الربط العميق بينها وبين رأس المال الفكري كمتغير مستقل متكامل الأبعاد. كما أن بعض الدراسات ركزت على أحد مكونات رأس المال الفكري، خاصة رأس المال البشري، وأهملت المكونات الأخرى مثل رأس المال الهيكلي ورأس مال العلاقات، رغم أهمية التكامل بينها في خلق القيمة داخل المؤسسة.

كما يسجل على الدراسات السابقة قلة الاهتمام بالدراسات التطبيقية القائمة على منهج دراسة الحالة، خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل النسبة الأكبر من النسيج الاقتصادي في الدول النامية. وقد أدى هذا النقص إلى محدودية النتائج العملية التي يمكن تعميمها أو الاستفادة منها في تحسين الأداء الفعلي لهذه المؤسسات.

وانطلاقا مما سبق، تتجلى القيمة المضافة للدراسة الحالية في عدة جوانب أساسية. فمن الناحية الموضوعية، تسعى هذه الدراسة إلى الربط بين رأس المال الفكري وتطوير الإيرادات المالية في قطاع المحاجر، وهو قطاع لم يحظ بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة، خاصة في البيئة الجزائرية. كما تتميز الدراسة الحالية بتناول رأس المال الفكري بمكوناته الثلاثة مجتمعة، وتحليل أثر كل مكون منها في تطوير الإيرادات المالية، بما يسمح بفهم أعمق للعلاقة بين المتغيرين.

ومن الناحية المنهجية، تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي مدعما بدراسة حالة ميدانية، تتمثل في محجرة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل، وهو ما يتيح الجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي. ويساهم هذا الأسلوب في تقديم نتائج واقعية

تعكس الوضع الفعلي للمؤسسة محل الدراسة، وتسمح باستخلاص توصيات عملية قابلة للتطبيق.

أما من الناحية التطبيقية، فتسعى الدراسة الحالية إلى تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها مساعدة مؤسسات المحاجر على تحسين استثمار رأس المال الفكري لديها، بما ينعكس إيجابا على تطوير إيراداتها المالية وتحقيق الاستدامة. كما يمكن أن تشكل نتائج هذه الدراسة مرجعا لصناع القرار والإطارات المسيرة في هذا القطاع، وتفتح آفاقا لدراسات مستقبلية أكثر تعمقا.

وبذلك، يمكن القول إن الدراسة الحالية لا تقتصر على تكرار ما توصلت إليه الدراسات السابقة، بل تسعى إلى سد فجوة بحثية قائمة، من خلال إسقاط مفاهيم الإدارة الحديثة، وعلى رأسها رأس المال الفكري، على واقع قطاع المحاجر، وتقديم إضافة علمية وتطبيقية تسهم في إثراء الأدبيات وتحسين الممارسة العملية.

خلاصة الفصل الأول

تناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، حيث سعى إلى بناء قاعدة مفاهيمية ومنهجية متينة لفهم متغيرات البحث، والمتمثلة في رأس المال الفكري والإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية، إلى جانب استعراض وتحليل أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد خصص المبحث الأول لتوضيح عموميات حول رأس المال الفكري، من خلال التطرق إلى مفهومه وتطوره التاريخي، ومكوناته الأساسية، والمتمثلة في رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس مال العلاقات، إضافة إلى إبراز أهميته ودوره في تحسين الأداء المؤسسي وتحقيق الميزة التنافسية. وقد بين هذا المبحث أن رأس المال الفكري يشكل موردا استراتيجيا غير ملموس، أصبح يحتل مكانة محورية في المؤسسات الحديثة، خاصة في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة واشتداد المنافسة.

أما المبحث الثاني، فقد تناول مفاهيم وأساسيات الإيرادات المالية في المؤسسات الإنتاجية، حيث تم التطرق إلى مفهوم الإيرادات المالية وخصائصها، ومصادرها المختلفة، والعوامل المؤثرة في تطويرها، سواء الداخلية منها المرتبطة بالكفاءة الإنتاجية وجودة المنتجات والموارد البشرية، أو الخارجية المتعلقة بظروف السوق والمنافسة والسياسات الاقتصادية. وقد أظهر هذا المبحث أن تطوير الإيرادات المالية لا يتحقق بمعزل عن حسن إدارة الموارد، وعلى رأسها الموارد غير الملموسة.

في حين خصص المبحث الثالث لاستعراض الدراسات السابقة، حيث تم التمييز بين الدراسات المحلية والعربية والدراسات الأجنبية، مع تحليل إشكالياتها وأهدافها ومناهجها ونتائجها. وقد أظهرت هذه الدراسات وجود علاقة إيجابية بين رأس المال الفكري والأداء المالي للمؤسسات، غير أنها كشفت في الوقت نفسه عن نقص في الدراسات التطبيقية التي تتناول هذا الموضوع في قطاع المحاجر، خاصة في البيئة الجزائرية، وهو ما يبرز أهمية الدراسة الحالية ويبرر اختيارها لموضوع البحث.

الفصل الثاني:
دراسة ميدانية في شركة
بن دحمان لانتاج وبيع الحصى والرمل

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى دراسة دور رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية لمؤسسات المحاجر، باعتباره موردا غير ملموس يساهم في تحسين الأداء المالي وتعزيز القدرة التنافسية. وقد تم الاعتماد في ذلك على المنهج الميداني من خلال الملاحظة والمقابلة داخل شركة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل، قصد تحليل أثر رأس المال البشري والهيكلي والعلاقي على حجم المبيعات بتطوير الإيرادات، مع الربط بين الجانب النظري والتطبيقي.

المبحث الأول: تقديم عام لشركة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل

تعد دراسة المؤسسة محل البحث خطوة أساسية لفهم الإطار العام الذي تمارس فيه الأنشطة الإنتاجية والمالية، إذ تساهم في تكوين صورة واضحة عن طبيعة النشاط، الهيكل التنظيمي وبيئة العمل، وفي هذا السياق يهدف هذا المبحث إلى تقديم عرض عام لشركة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل، من خلال التعريف بها وإبراز مجال نشاطها، إمكانياتها المادية والبشرية، إضافة إلى طبيعة تعاملاتها التجارية.

المطلب الأول: التعريف العام بالمؤسسة

فيما يلي تنظيم لكل المعلومات المتاحة حول شركة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل في فقرات مترابطة، مع إدراج المعطيات الإضافية التي زودتني بها:

تعد شركة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل مؤسسة اقتصادية خاصة تنشط في مجال المواد الحصوية الموجهة لقطاع البناء والأشغال العمومية. ووفق ما هو متداول في بعض أدلة/سجلات المؤسسات على الإنترنت، فإن التسمية القانونية المتداولة لها هي **SARL : BENDAHMAN PRODUCTION ET VENTE AGREGATS**، وهو ما يؤكد طابعها التجاري المتخصص في إنتاج وبيع الركام (الحصى والرمل).

تعد محجرة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل من المؤسسات الإنتاجية التي تنشط في قطاع المواد الأولية الموجهة للبناء والأشغال العمومية، ويشرف على تسييرها السيد برغيش محمد بصفته مالك المؤسسة والمسير والمسؤول الأول عن الجوانب الإدارية والتنظيمية والمالية للمؤسسة. وتقدر الإمكانيات المالية للمحجرة في حدود سبعة (07) مليارات سنتيم، وهو ما يعكس حجم استثمار معتبر نسبيا ضمن فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في قطاع يتطلب تجهيزات تقنية ثقيلة ورأسمال ثابت مهم. وتمتد المحجرة على مساحة تقدر بحوالي عشرة (10) هكتارات، وهي مساحة تسمح بتنظيم النشاط الاستخراجي وفق تقسيمات وظيفية

واضحة تشمل مناطق الاستغلال، ومناطق التخزين، ومساحات حركة الآليات والشاحنات، إضافة إلى المساحات المخصصة للفرز والمعالجة.

وتعكس هذه المعطيات الهيكلية قدرة المحجرة على استيعاب حجم إنتاج معتبر، بما يتماشى مع متطلبات السوق المحلية في مجال مواد البناء، خاصة الحصى والرمل بمختلف أصنافهما. كما أن المساحة المتوفرة تتيح إمكانية التوسع المستقبلي في حال ارتفاع الطلب أو تنويع المنتجات، وهو ما يمنح المؤسسة هامشا استراتيجيا للنمو. ويبلغ عدد عمال المحجرة حوالي خمسة وعشرين (25) عاملا عند ارتفاع العرض والطلب، حيث يتم تعزيز اليد العاملة بما يتناسب مع حجم النشاط، وهو ما يدل على مرونة تنظيمية تسمح بالتكيف مع تقلبات السوق. ويشمل هذا العدد عمال التشغيل الميداني، وسائقي الآليات، وعمال الصيانة، إضافة إلى الإطارات الإدارية المشرفة على التسيير والمتابعة.

وتضم البيانات التعريفية المتداولة للشركة عدة أرقام رسمية، من بينها:

- رقم السجل التجاري **(RC): 06B0502556**
- ورقم التعريف الجبائي **(NIF): 000641050255661000000**
- إضافة إلى رقم التعريف الإحصائي **(NIS): 00064110628353**

تستعمل هذه المعرفات عادة في المعاملات الإدارية والجبائية والتجارية لإثبات الهوية القانونية للمؤسسة وفيما يتعلق بالموقع، وبالاعتماد على المعلومات التي ذكرتها أنت بالإضافة إلى ما ورد ضمن البيانات المتاحة، فإن للشركة مقرين:

- المقر الإداري: يقع بـ حي 06 ماي – بالونزة (ولاية تبسة).
- المقر الإنتاجي: يقع بمنطقة تيفاش – ولاية سوق أهراس، وهو موقع يتناسب مع طبيعة النشاط المرتبط باستغلال المحاجر والإنتاج بالقرب من مصادر المواد الأولية.

تقع المؤسسة بالقرب من منطقة محجر مخصص لاستخراج المواد الحصوية، الأمر الذي يسهل عملية التزويد بالمواد الأولية ويقلل من تكاليف النقل. وقد تم إنشاء المؤسسة بعد حصولها على مختلف التراخيص الإدارية، خاصة رخصة الاستغلال الصادرة عن الجهات المختصة، إضافة إلى اعتمادها من الوكالة الوطنية للمواد المنجمية والطاقة.(ANPM)

بدأت المؤسسة نشاطها الفعلي خلال الفترة ما بين **2011 و2012**، حيث شرعت في الإنتاج تدريجيا إلى أن بلغت طاقتها التشغيلية الحالية، مع احترام الشروط القانونية والتنظيمية المتعلقة باستغلال المحاجر.

تتمثل طبيعة نشاط المؤسسة في استخراج المواد الأولية من المحاجر، ثم معالجتها وتحويلها إلى مواد صالحة للاستعمال، مع احترام المعايير التقنية وشروط السلامة المهنية والبيئية.

المطلب الثاني: نشاط المؤسسة ووسائل الإنتاج والمنتجات

أولا: طبيعة نشاط المؤسسة وإطارها القانوني

تعد المؤسسة محل الدراسة مؤسسة اقتصادية خاصة تنشط في مجال استغلال المحاجر وإنتاج وتسويق المواد الحصوية والرمل بمختلف أصنافها، وذلك في إطار قانوني منظم يخضع للتشريعات الجزائرية المتعلقة باستغلال الموارد المنجمية وحماية البيئة والسلامة المهنية. ويمارس نشاطها وفق رخصة استغلال رسمية، بما يضمن شرعية العمليات الاستخراجية واحترام المعايير التنظيمية المعمول بها.

ويرتكز نشاط المؤسسة أساسا على استخراج الصخور من المحجرة وتحويلها إلى مواد صالحة للاستعمال في قطاع البناء والأشغال العمومية، وهو قطاع يشهد طلبا مستمرا نظرا لأهميته في إنجاز مشاريع السكن والبنية التحتية والطرقات والمنشآت الكبرى. وتحتل المؤسسة

موقعا مهما ضمن سلسلة التموين الخاصة بمشاريع التنمية العمرانية، حيث تساهم في توفير المواد الأولية الأساسية التي تقوم عليها مختلف عمليات البناء.

ثانيا: مراحل العملية الإنتاجية

تمر عملية الإنتاج داخل المؤسسة بعدة مراحل مترابطة، تشكل في مجموعها سلسلة إنتاجية متكاملة تهدف إلى ضمان جودة المنتوج النهائي واستجابته للمعايير التقنية المطلوبة.

تبدأ المرحلة الأولى باستخراج المواد الأولية من المحجر، حيث يتم اعتماد تقنية تفجير الجبل وفق ضوابط السلامة المعتمدة، وذلك من أجل تفتيت الكتل الصخرية الكبيرة وتحويلها إلى أحجام قابلة للمعالجة. وتنفذ هذه العملية تحت إشراف تقني لضمان احترام شروط الأمن وحماية العمال والمحيط البيئي.

تليها مرحلة نقل المواد المستخرجة إلى وحدات المعالجة داخل المحجرة باستخدام معدات النقل المخصصة لذلك، ثم تمر المواد بمرحلة التكسير الأولي عبر كسارة أولية تعمل على تقليص حجم الصخور، قبل أن تنقل إلى كسارة ثانوية لمزيد من التفتيت وفق الأحجام المطلوبة.

بعد ذلك، تخضع المواد لعملية الغربلة بواسطة غربال ميكانيكي يسمح بفرز الحصى حسب المقاسات المعتمدة تجاريا، ليتم بعدها توجيه كل صنف إلى مساحة تخزين مخصصة داخل المحجرة. وفي المرحلة الأخيرة، تحمل المواد في الشاحنات بعد وزنها عبر الميزان الإلكتروني المعتمد، ليتم توزيعها وتسويقها حسب الطلبات المسجلة.

ثالثا: القدرة الإنتاجية وتطورها عبر السنوات

في سنواتها الأولى، كانت المؤسسة تنتج في حدود 100 طن يوميا، أي ما يعادل تقريبا 600 طن أسبوعيا، وحوالي 6600 طن سنويا باحتساب شهر الراحة والعطلة الأسبوعية،

وذلك في حالة عدم وجود أعطال تقنية أو توقفات اضطرارية. ويعكس هذا المستوى من الإنتاج مرحلة التأسيس وبداية تثبيت مكانة المؤسسة في السوق.

غير أن المؤسسة شهدت تطورا ملحوظا في قدرتها الإنتاجية بفضل تحسين التنظيم الداخلي، وتطوير وسائل الإنتاج، وتعزيز علاقاتها التجارية. ففي سنوات 2022 و2023 و2024 ارتفع معدل الإنتاج إلى حوالي 350 طن يوميا بشكل منتظم، وقد يصل إلى 500 طن يوميا في فترات الذروة وزيادة الطلب، خاصة عند انطلاق مشاريع كبرى في قطاع السكن أو الأشغال العمومية.

ويرجع هذا الارتفاع في الإنتاج إلى عدة عوامل، من بينها جودة المنتوج، والالتزام بالمواصفات التقنية، والوفاء بمواعيد التسليم، إضافة إلى تحسن الكفاءة التنظيمية واستغلال أفضل لوسائل الإنتاج. كما ساهمت سمعة المؤسسة في توسيع قاعدة زبائنها، مما أدى إلى زيادة الطلب على منتجاتها.

رابعا: وسائل الإنتاج والتجهيزات التقنية

تعد وسائل الإنتاج والتجهيزات التقنية العمود الفقري لنشاط المؤسسة، إذ تمثل الأساس المادي الذي يقوم عليه تحقيق العملية الإنتاجية بكفاءة وجودة عالية. وتتميز المؤسسة محل الدراسة بامتلاكها منظومة متكاملة من المعدات والآلات التي تغطي مختلف مراحل النشاط، من الاستخراج إلى التوزيع، وهو ما يمنحها درجة معتبرة من الاستقلالية التشغيلية ويعزز قدرتها على التحكم في تكاليف الإنتاج.

1- معدات الاستخراج والحفر

تتوفر المؤسسة على ثلاث (03) آلات حفر مخصصة لاستخراج المواد الأولية من المحجرة. وتستخدم هذه الآلات في عمليات تفتيت الكتل الصخرية بعد التفجير، وفي إزالة

الطبقات السطحية وتحضير الأرضية لاستخراج المواد القابلة للمعالجة. وتعد هذه المرحلة من أكثر المراحل حساسية، نظرا لاعتمادها على دقة العمل واحترام شروط السلامة المهنية.
كما تعتمد المؤسسة على تقنية تفجير الجبل لاستخراج الصخور، وهي تقنية تتطلب تجهيزات خاصة ومواد متفجرة مرخصة، إضافة إلى إشراف تقني لضمان التحكم في عملية التفجير وتقليل المخاطر البيئية. ويسمح هذا الأسلوب بزيادة حجم المواد المستخرجة في فترات الطلب المرتفع، مما ينعكس إيجابا على الطاقة الإنتاجية اليومية.

2- المحجرة المتحركة (Mobile)

تعتمد المؤسسة كذلك على محجرة متنقلة (Mobile) تستخدم في مواقع مختلفة حسب الحاجة، خاصة في المشاريع المؤقتة أو البعيدة عن الموقع الرئيسي. وتمتاز هذه المحجرة بسهولة نقلها وتركيبها، ما يسمح باستغلال مناجم أو نقاط استخراج جديدة دون الحاجة إلى استثمارات ثابتة كبيرة.

وتسهم المحجرة المتحركة في تقليص تكاليف النقل الأولي للمواد الخام، إذ تتم عملية التكسير الأولي في موقع الاستخراج نفسه، كما تمنح المؤسسة مرونة تشغيلية عالية وقدرة على الاستجابة السريعة لطلبات السوق أو المشاريع الكبرى ذات الطابع المؤقت.

3- المحجرة الكبيرة الثابتة

إلى جانب المحجرة المتنقلة، تمتلك المؤسسة محجرة كبيرة ثابتة تعد الوحدة الرئيسية لمعالجة المواد الثقيلة والصخور كبيرة الحجم. وتتميز هذه المحجرة بطاقة إنتاجية مرتفعة وتجهيزات قوية قادرة على معالجة الكتل الصخرية الصلبة بكفاءة عالية.

وتستخدم هذه الوحدة لمعالجة الكميات الضخمة من المواد، خاصة تلك الموجهة للمشاريع الكبرى في مجال الأشغال العمومية والبناء. كما تضمن المحجرة الثابتة استقرار العملية الإنتاجية وجودة المعالجة بفضل تجهيزاتها الصناعية المتطورة.

4- منظومة التكسير والمعالجة

تضم المؤسسة كسارة أولية تستخدم لتقليص حجم الصخور الكبيرة المستخرجة، ثم تنقل المواد إلى كسارة ثانوية لمزيد من التفتيت حسب المقاسات المطلوبة. وتمثل الكسارتان القلب التقني للعملية الإنتاجية، إذ تتحول من خلالهما المواد الخام إلى منتجات قابلة للتسويق.

وتعمل الكسارات بمحرك كهربائي رئيسي يوفر الطاقة اللازمة لتشغيل خط الإنتاج، وهو ما يضمن استقرار الأداء وتقليل التوقفات. كما تم تجهيز المؤسسة بمولد كهربائي احتياطي يستخدم في حالة انقطاع التيار الكهربائي، ما يضمن استمرارية العمل ويحد من الخسائر الناتجة عن التوقف المفاجئ.

5- نظام الغربلة والفرز

تعتمد المؤسسة على غربال ميكانيكي متطور يسمح بفرز المواد حسب الأحجام المعتمدة تجاريا، مثل 3/0، 4/0، 8/3، 15/8، 25/15 وغيرها. وتعد هذه المرحلة حاسمة لضمان جودة المنتوج ومطابقته للمواصفات التقنية المطلوبة في مشاريع البناء.

ويسهم نظام الغربلة في رفع القيمة السوقية للمنتجات، إذ يسمح بتقديم أصناف متعددة تلبي احتياجات مختلفة للزبائن، سواء في الخرسانة أو الردم أو الأشغال الطرقية.

6- معدات النقل الداخلي والخارجي

تمتلك المؤسسة أربع (04) شاحنات مخصصة لنقل المواد الحصوية إلى مواقع الزبائن، وهو ما يمنحها استقلالية في عملية التوزيع ويقلل من تكاليف الاعتماد على ناقلين خارجيين. كما تتوفر على رافعتين (02) تستخدمان في تحميل المواد وتنظيمها داخل المحجرة.

أما على مستوى النقل الداخلي، فتستخدم معدات ثقيلة لتحريك المواد بين مناطق الاستخراج والمعالجة والتخزين، ما يضمن انسيابية العملية الإنتاجية وتقليل الوقت الضائع.

كما تمتلك المؤسسة أربع (04) مركبات مخصصة لنقل العمال، وهو ما يضمن انتظام حضور اليد العاملة وسرعة التنقل داخل موقع العمل، خاصة وأن مساحة المحجرة تقدر بحوالي 10 هكتارات.

7- نظام الوزن والمراقبة

زودت المؤسسة بميزان إلكتروني حديث يستخدم لوزن الشاحنات قبل وبعد التحميل، ما يضمن الدقة في تحديد الكميات المباعة، ويعزز الشفافية في المعاملات التجارية. ويعتبر هذا الجهاز عنصرا مهما في ضبط الإيرادات المالية، حيث يمنع أي تلاعب في الكميات ويضمن دقة الفوترة.

8- البنية التحتية للمحجرة

تمتد المحجرة على مساحة تقدر بحوالي 10 هكتارات، ما يسمح بتقسيم الموقع إلى مناطق وظيفية تشمل منطقة الاستخراج، ومنطقة المعالجة، ومنطقة التخزين، إضافة إلى مساحات مخصصة لحركة الشاحنات والآليات. ويسهم هذا التنظيم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر المهنية.

وبذلك يتضح أن المؤسسة تعتمد على منظومة إنتاج متكاملة تجمع بين الثبات والمرونة، من خلال المحجرة الكبيرة الثابتة ذات الطاقة العالية، والمحجرة المتحركة التي توفر قابلية التوسع الميداني، ما يعزز قدرتها التنافسية في سوق مواد البناء.

إن امتلاك المؤسسة لهذه التجهيزات المتنوعة يعكس استثمارا ماليا معتبرا يقدر في حدود 7 مليارات سنتيم، وهو ما يظهر جدية المشروع وقوة قاعدته المادية. كما أن هذا التنوع في الوسائل التقنية يساهم في رفع القدرة الإنتاجية من 100 طن يوميا في السنوات الأولى إلى 350 طن يوميا، بل وحتى 500 طن يوميا عند ارتفاع الطلب.

ويلاحظ أن هذا التطور لم يكن نتيجة زيادة المساحة فقط، بل نتيجة تحسين استغلال وسائل الإنتاج، وتنظيم العمل، وتقليل فترات التوقف، وهو ما يبرز أهمية الإدارة الفعالة للموارد المادية والبشرية معا.

خامسا: المنتجات المسوقة والأسعار المعتمدة

تعرض المؤسسة منتجاتها وفق تسعيرة موحدة ومعتمدة تطبق على مختلف الزبائن، سواء كانوا خواصا أو هيئات عمومية، وتشمل جميع أنواع الحصى والرمل المستخرجة من المحجرة.

ومن أهم المنتجات المسوقة رمل (SABLE 0/3) بسعر يقارب 981,75 دج للطن، ورمل (SABLE 0/4) بسعر يقارب 1160,25 دج للطن، وحصى (GRAVILLON 3/8) بسعر يقارب 684,25 دج للطن، وحصى (GRAVILLON 8/15) بسعر يقارب 981,75 دج للطن، وحصى (GRAVILLON 15/25) بسعر يقارب 862,75 دج للطن، إضافة إلى مواد أخرى مثل ballast و tout-venant و enrochement، بأسعار تختلف حسب النوع والاستعمال.

وتدرج هذه الأسعار في عروض الخدمة والفواتير الرسمية، وهي خاضعة للضريبة على القيمة المضافة(TVA) ، مما يعكس شفافية المؤسسة في تعاملاتها التجارية واحترامها للالتزامات الجبائية.

سادسا: التوسع الجغرافي والنشاط التجاري

شهدت المؤسسة توسعا ملحوظا في نشاطها التجاري من خلال إبرام عقود تموين مع عدة ولايات، من بينها قالمة، تبسة، سوق أهراس، وعنابة، حيث تقوم بتزويد مشاريع كبرى بالمواد الحصوية، خاصة مشاريع السكن العمومي مثل برامج عدل (AADL) والسكن العمومي الإيجاري(LPA)

وقد ساهم هذا التوسع في تعزيز مكانة المؤسسة في السوق الإقليمي، ورفع حجم مبيعاتها، وتحقيق استقرار نسبي في إيراداتها المالية، خاصة في فترات ارتفاع وتيرة المشاريع العمومية.

يتضح أن المؤسسة تمتلك بنية إنتاجية وتنظيمية متكاملة نسبيا، تسمح لها بالاستجابة لمتطلبات السوق وتحقيق نمو تدريجي في حجم الإنتاج. كما أن تطور قدرتها الإنتاجية وتوسع نشاطها التجاري يعكسان تحسنا في استغلال الموارد المادية والبشرية، وهو ما يشكل أرضية مناسبة لدراسة دور رأس المال الفكري في تطوير إيراداتها المالية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي والموارد البشرية

تعتمد المؤسسة محل الدراسة على هيكل تنظيمي بسيط نسبيا من حيث الشكل، غير أنه فعال من حيث الأداء، ويستجيب لطبيعة نشاطها الإنتاجي الذي يتطلب تنسيقا مستمرا بين الجوانب الإدارية والتقنية والميدانية. ويقوم هذا الهيكل على إدارة عامة تشرف على مختلف الأنشطة، وتعمل على ضمان التكامل بين عمليات الاستخراج والمعالجة والتسويق، بما يحقق الانسجام في سير العمل وتحقيق الأهداف الإنتاجية والمالية للمؤسسة.

ويقدر عدد العمال العاملين بالمؤسسة بحوالي اثني عشر (12) عاملا في الوضعية العادية، مع إمكانية الاستعانة بعمال موسميين إضافيين عند ارتفاع الطلب وزيادة حجم الإنتاج. ويعكس هذا العدد طبيعة المؤسسة كمؤسسة إنتاجية متوسطة تعتمد على التنظيم المرن، حيث يتم ضبط حجم اليد العاملة وفق متطلبات السوق وظروف النشاط.

أولا: الإطارات الإدارية ودورهم في التنظيم والإشراف

يتضمن الطاقم البشري للمؤسسة عددا من الإداريين المكلفين بالإشراف على التنظيم العام وإدارة العمليات. وتتولى الإدارة مسؤوليات التخطيط اليومي والأسبوعي للإنتاج، وتنظيم

برامج العمل، ومتابعة تنفيذ الطلبات، والتنسيق مع الزبائن والموردين، إضافة إلى الإشراف على الجوانب المالية والمحاسبية.

وتتمثل مهام الإدارة كذلك في مراقبة التكاليف، وضبط الفواتير، ومتابعة عمليات التحصيل، والتأكد من احترام القوانين الجبائية والتنظيمية. كما تلعب دورا محوريا في اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة الإنتاج أو تقليصه حسب حجم الطلب، وفي توزيع الموارد البشرية والمادية بشكل يضمن الكفاءة التشغيلية.

ثانيا: المهندسون والإشراف التقني والإنتاجي

تضم المؤسسة مهندسين مختصين يشرفون على الجوانب التقنية والإنتاجية، حيث يتولون متابعة مراحل الاستخراج والتكسير والغربلة، والتأكد من مطابقة المنتجات للمواصفات التقنية المطلوبة في مشاريع البناء والأشغال العمومية. كما يقومون بتحديد المقاسات المناسبة للمواد حسب الطلبات، ومراقبة جودة المنتوج النهائي.

ويلعب المهندسون دورا مهما في تحسين الأداء الإنتاجي من خلال اقتراح حلول تقنية لتقليل الفاقد، وزيادة مردودية الكسارات، وتحسين استغلال الآلات. كما يساهمون في تطبيق معايير السلامة المهنية، خاصة أثناء عمليات التفجير واستخدام المعدات الثقيلة، مما يحد من المخاطر ويضمن استمرارية النشاط دون حوادث جسيمة.

ثالثا: الميكانيكيون وصيانة المعدات

نظرا لاعتماد المؤسسة على معدات ثقيلة وكسارات وآلات حفر، فإن وجود ميكانيكيين مختصين يعد ضرورة أساسية لضمان استمرارية العمل. ويتولى هؤلاء صيانة المعدات بشكل دوري، والكشف المبكر عن الأعطال، والتدخل السريع عند حدوث أي خلل تقني قد يؤدي إلى توقف خط الإنتاج.

وتعد الصيانة الوقائية عنصرا حاسما في هذا السياق، إذ تسمح بإطالة عمر المعدات وتقليل تكاليف الإصلاح الكبرى، كما تساهم في الحد من التوقفات المفاجئة التي قد تؤثر سلبا على حجم الإنتاج والإيرادات المالية. ويشكل دور الميكانيكيين أحد العناصر الحيوية في الحفاظ على استقرار العملية الإنتاجية.

رابعا: العمال الميدانيون وتنفيذ العمليات اليومية

يمثل العمال الميدانيون العمود الفقري للنشاط الإنتاجي اليومي، حيث يتولون تنفيذ مختلف الأعمال المرتبطة بالاستخراج والتكسير ونقل المواد. ويشمل ذلك سائقي آلات الحفر، وسائقي الشاحنات، ومشغلي الكسارات، وعمال التحميل والتفريغ.

يقوم سائقو آلات الحفر بتهيئة موقع العمل واستخراج المواد الأولية، في حين يشرف مشغلو الكسارات على عملية التكسير وضبط الأحجام حسب المقاسات المطلوبة. أما سائقي الشاحنات، فيتكفلون بنقل المواد سواء داخل المحجرة أو إلى مواقع الزبائن في مختلف الولايات.

ويتطلب هذا العمل الميداني درجة عالية من التنسيق والانضباط، خاصة في ظل طبيعة النشاط التي تعتمد على حركة مستمرة للآليات والمركبات داخل مساحة واسعة تقدر بـ10 هكتارات. كما يلتزم العمال بإجراءات السلامة المهنية، نظرا للمخاطر المرتبطة باستخدام المعدات الثقيلة وعمليات التفجير.

خامسا: العمال الدائمون والموسميون

يتكون الطاقم الأساسي من عمال دائمين يشكلون النواة الثابتة للمؤسسة، ويملكون خبرة ميدانية متراكمة في التعامل مع المعدات والعمليات الإنتاجية. وفي فترات ارتفاع الطلب، تلجأ المؤسسة إلى توظيف عمال موسميين لدعم النشاط ورفع الطاقة الإنتاجية إلى 350 طن يوميا أو حتى 500 طن يوميا في حالات الذروة.

ويعكس هذا النظام مرونة تنظيمية تسمح بالتكيف مع تقلبات السوق، دون تحميل المؤسسة أعباء مالية دائمة خلال فترات انخفاض الطلب.

يتضح أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، رغم بساطته، يقوم على توزيع واضح للأدوار بين الإدارة، والإشراف التقني، والصيانة، والعمل الميداني، وهو ما يضمن تكامل العملية الإنتاجية. كما أن حسن التنسيق بين هذه الفئات يشكل عنصرا مهما في تحسين الأداء العام وتطوير الإيرادات المالية، خاصة في قطاع يعتمد بشكل كبير على الكفاءة التشغيلية والاستجابة السريعة لمتطلبات السوق.

كما تعتمد المؤسسة نظام عمل يومي منتظم، مع احترام ساعات العمل القانونية، وتمنح للعمال عطلة أسبوعية وأيام راحة وفق التشريع المعمول به. كما تسعى الإدارة إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الإنتاج والحفاظ على صحة وسلامة العمال، من خلال توفير معدات الوقاية وتنظيم فترات العمل.

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

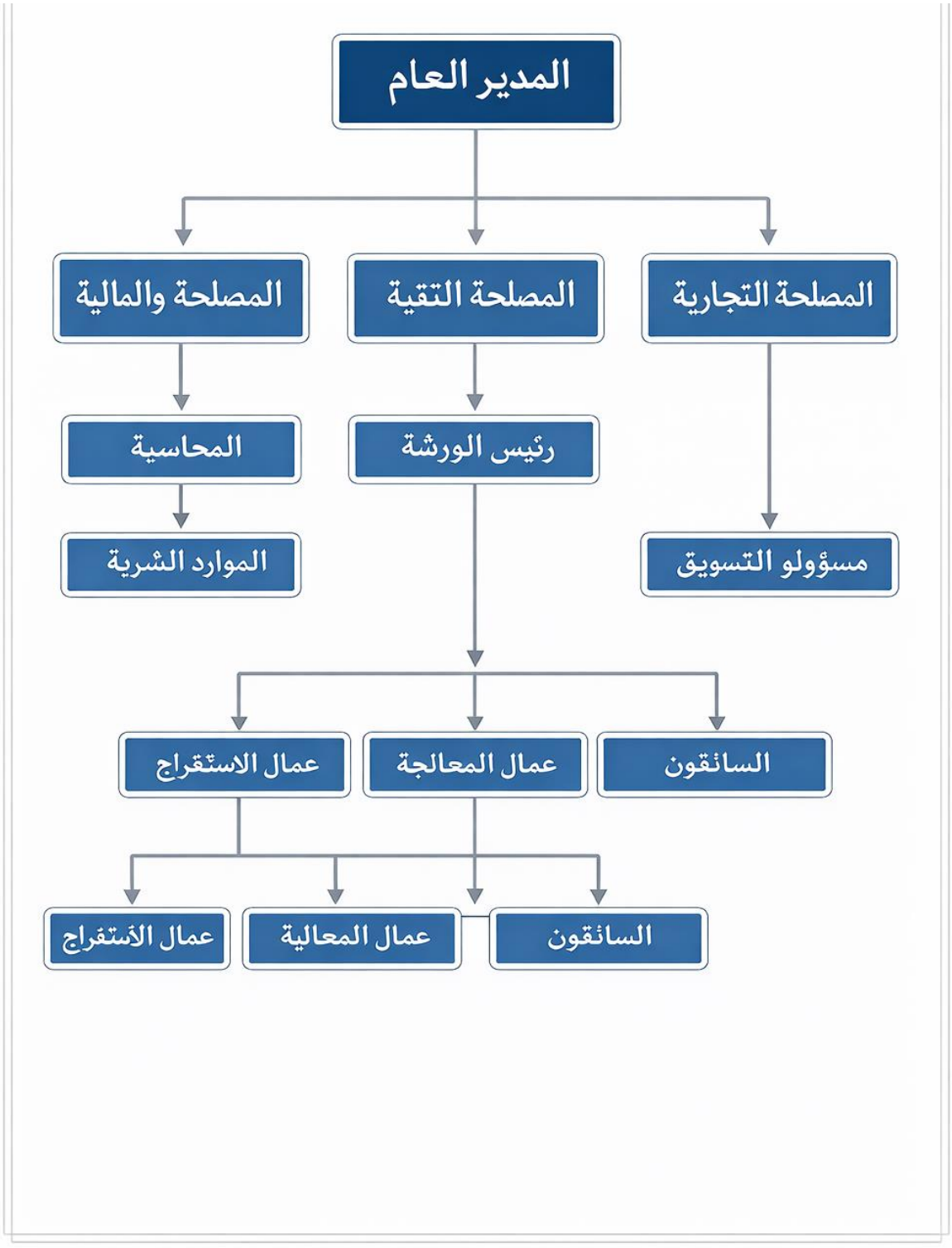

المصدر: الأمانة العامة للمؤسسة

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يعكس الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة تنظيما بسيطا ومرنا يتلاءم مع طبيعة نشاطها الإنتاجي في مجال استغلال المحاجر وإنتاج المواد الحصوية، حيث يعتمد على تقسيم وظيفي واضح يسمح بحسن تسيير الموارد البشرية والمادية.

1-المدير العام

يمثل المدير العام أعلى سلطة إدارية في المؤسسة، ويتولى مسؤولية:

- وضع الاستراتيجية العامة للمؤسسة
- اتخاذ القرارات الإدارية والمالية
- الإشراف العام على جميع المصالح
- تمثيل المؤسسة أمام الجهات الرسمية والمتعاملين

2- المصلحة الإدارية والمالية

تعنى هذه المصلحة بالجوانب الإدارية والمالية، وتشمل:

- **المحاسبة** :تسجيل العمليات المالية، إعداد الفواتير، متابعة الإيرادات والمصاريف
- **الموارد البشرية** :تسيير العمال، الأجور، العطل، وساعات العمل

وتلعب هذه المصلحة دورا أساسيا في ضمان الانضباط المالي واحترام التشريعات القانونية.

3- المصلحة التقنية

تعد القلب النابض للمؤسسة، وتشرف على:

- عمليات استخراج المواد من المحجر

- تنظيم العمل داخل الورشة
- تشغيل وصيانة الآلات (الكسارات، الغربال، معدات النقل)
- تطبيق معايير السلامة، خاصة أثناء **تفجير الجبل**

ويرأس هذه المصلحة **رئيس الورشة**، الذي ينسق العمل بين:

- عمال الاستخراج
- عمال المعالجة والتكسير
- سائقي الشاحنات والآلات

4- المصلحة التجارية

تهتم هذه المصلحة بالعلاقات الخارجية للمؤسسة، ومن مهامها:

- تسويق المنتجات.
- إبرام العقود مع الزبائن والهيئات العمومية.
- متابعة الطلبيات وتموين المشاريع ، (AADL ...LPA) .
- التنسيق مع ولايات أخرى مثل قالمة، تبسة، سوق أهراس وعنابة.

المطلب الرابع: النظام المحاسبي ودوره في الرقابة والتسيير والالتزامات الجبائية ودعم الاستقرار المالي

تعتمد المؤسسة محل الدراسة على نظام محاسبي مزدوج يجمع بين المحاسبة الداخلية والمحاسبة الخارجية، بما يضمن تحقيق الرقابة المالية الداخلية من جهة، والامتثال للالتزامات القانونية والجبائية من جهة أخرى. ويعد هذا النظام عنصرا أساسيا في حسن تسيير الموارد

المالية وضبط الإيرادات والنفقات، خاصة في مؤسسة إنتاجية تعتمد على حجم مبيعات يومي متغير وتتعامل مع عدد معتبر من الزبائن والموردين.

أولا: المحاسبة الداخلية ودورها في الرقابة والتسيير

تشكل المحاسبة الداخلية أداة أساسية لدعم الإدارة في عملية اتخاذ القرار، حيث تستخدم لمتابعة حركة المداخيل اليومية الناتجة عن بيع المواد الحصوية والرمل، وضبط المصاريف المرتبطة بالإنتاج، مثل تكاليف الصيانة، الوقود، أجور العمال، ومصاريف النقل. كما تساعد في إعداد تقارير دورية حول حجم الإنتاج، والكميات المباعة، ومستوى المخزون، مما يسمح بتقييم الأداء المالي والتشغيلي بشكل مستمر.

وتعتمد المؤسسة على تسجيل العمليات المالية اليومية بطريقة منظمة، بما يضمن تتبع الإيرادات بدقة، خاصة في ظل استخدام الميزان الإلكتروني لتحديد الكميات المسلمة. كما تستخدم المحاسبة الداخلية لتحليل التكاليف وتحديد هامش الربح لكل منتج، الأمر الذي يساهم في مراجعة سياسة التسعير وضبط المصاريف بما يحقق التوازن المالي.

ثانيا: المحاسبة الخارجية والعلاقة مع الأطراف ذات المصلحة

أما المحاسبة الخارجية، فترتبط بجميع الأطراف الخارجية وأصحاب المصالح، من بينهم الإدارة الجبائية، البنوك، الموردون، الزبائن، ومحافظ الحسابات. ويتم إعداد القوائم المالية السنوية وفق القواعد المحاسبية المعمول بها في الجزائر، بما في ذلك الميزانية، جدول حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وذلك بهدف تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ويعد محافظ الحسابات طرفا أساسيا في هذا السياق، حيث يتم إعداد تقارير دورية وسنوية تعرض عليه لمراجعتها والتأكد من مطابقتها للمعايير المحاسبية والقانونية. ويساهم هذا الإجراء في تعزيز مصداقية المؤسسة وشفافيتها أمام الشركاء والهيئات الرسمية.

ثالثا: الالتزامات الجبائية والضريبية

تلتزم المؤسسة بجملة من الضرائب والرسوم المفروضة قانونا، وتحرص على تسديدها في الآجال المحددة، مما يعكس احترامها للتشريعات الجبائية. ومن بين أهم هذه الالتزامات الضريبية الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، حيث تفرض على عمليات البيع وتصرح بها دوريا لدى مصالح الضرائب، مع خصم الضريبة القابلة للاسترجاع المرتبطة بالمشتريات.

كما تخضع المؤسسة للضريبة على أرباح الشركات (IBS) ، التي تحسب على أساس النتيجة الصافية السنوية، إضافة إلى الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) المقتطعة من أجور العمال، والتي يتم تحويلها إلى الإدارة الجبائية وفق الآجال القانونية. وتلتزم المؤسسة كذلك بدفع مختلف الاشتراكات الاجتماعية والضرائب الأخرى ذات الصلة بالنشاط.

ويمثل الامتثال لهذه الالتزامات عنصرا مهما في ضمان استقرار المؤسسة وتفادي العقوبات أو الغرامات المالية، كما يساهم في تعزيز صورتها كمؤسسة منظمة وشفافة في تعاملاتها.

رابعا: دور النظام المحاسبي في دعم الاستقرار المالي

يساهم النظام المحاسبي المعتمد في توفير معلومات دقيقة حول التدفقات المالية، وهو ما يسمح للإدارة بتقييم الأداء المالي وتحليل تطور الإيرادات مقارنة بالمصاريف. كما يمكن من الكشف المبكر عن أي اختلالات مالية أو ارتفاع غير مبرر في التكاليف، مما يسمح باتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

وبالنظر إلى طبيعة النشاط الإنتاجي الذي يتسم بتقلب حجم الطلب، فإن وجود نظام محاسبي منظم يساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصاريف، وضمان استمرارية النشاط في ظل المنافسة. كما يعد هذا النظام أداة أساسية في دعم قرارات الاستثمار أو توسيع النشاط، خاصة في ظل تطور القدرة الإنتاجية للمؤسسة خلال السنوات الأخيرة.

وبذلك، يشكل النظام المحاسبي الداخلي والخارجي للمؤسسة ركيزة أساسية في تحقيق الانضباط المالي والشفافية، كما يعكس مستوى من التنظيم الإداري الذي يدعم استقرارها ويعزز قدرتها على تطوير إيراداتها المالية في إطار قانوني منظم.

المبحث الثاني: المنهج والأدوات المعتمدة في الدراسة

يعد المنهج العلمي وأدوات جمع البيانات من الركائز الأساسية التي تقوم عليها أي دراسة ميدانية، إذ يساهم حسن اختيارها في ضمان موضوعية النتائج ودقتها، كما يسمح بفهم الظاهرة المدروسة في سياقها الحقيقي. ونظرا لأن موضوع هذه الدراسة يتعلق بدور رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية، وهو موضوع ذو بعد تنظيمي وبشري ومالي، فقد تطلب الأمر اعتماد منهج وأدوات تتلاءم مع طبيعة المؤسسة محل الدراسة.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا المبحث إلى توضيح المنهج المتبع في البحث، وشرح أدوات جمع البيانات المعتمدة، إضافة إلى تحديد مجتمع الدراسة وحدودها، بما يسمح بإعطاء صورة واضحة عن الإطار المنهجي الذي أنجزت في ظله الدراسة الميدانية داخل شركة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل.

المطلب الأول: منهج الدراسة المتبع

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، والذي يعد من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الاقتصادية والتسييرية، خاصة تلك التي تهدف إلى وصف واقع معين وتحليل أبعاده المختلفة دون التدخل في تغيير هذا الواقع.

وقد تم اختيار هذا المنهج لعدة اعتبارات، من أهمها:

- طبيعة موضوع الدراسة الذي يتطلب وصفا دقيقا لمكونات رأس المال الفكري داخل المؤسسة.

- الحاجة إلى تحليل العلاقة بين رأس المال الفكري والإيرادات المالية.
- إمكانية الربط بين الجانب النظري المستمد من الأدبيات العلمية، والجانب التطبيقي المتمثل في الدراسة الميدانية.

كما مكن المنهج الوصفي التحليلي من الوقوف على واقع التسيير داخل شركة بن دحمان، وتحليل أساليب استغلال الموارد البشرية والتنظيمية، ومدى انعكاس ذلك على الأداء المالي، خاصة من حيث حجم المبيعات واستقرار الإيرادات.

المطلب الثاني: أدوات جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن إشكاليتها، تم الاعتماد على مجموعة من أدوات جمع البيانات، تمثلت أساسا في **المقابلة والملاحظة الميدانية**، نظرا لملاءمتهما لطبيعة الدراسة التي تعتمد على المعطيات النوعية أكثر من الكمية.

إن عملية جمع البيانات مهمة جدا في أي بحث كان وخاصة في البحوث الاجتماعية بحيث أن دقة النتائج التي يتوصل إليها الباحث ومدى صحتها وتطابقها مع الواقع تتوقف على الاختيار السليم والمناسب لأدوات جمع البيانات، فهذه الأخيرة عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق والأساليب التي يعتمد عليها الباحث في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز بحث حول موضوع معين.

وإذا كانت أدوات جمع البيانات متعددة ومختلفة فإن طبيعة الدراسة هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات جمع البيانات التي يجب أن يتخذها الباحث، وهنا في دراستي هذه اعتمدت على أدوات جمع البيانات الضرورية وهي:

1- الملاحظة (observation):

تعتبر الملاحظة كإحدى أدوات جمع البيانات والمعلومات في الدراسات الميدانية، وقد تكون أداة مساعدة وإضافية للأدوات الأخرى، وهي فحص الدائرة بكل اهتمام وعناية وذلك بتسجيل الباحث ما يلاحظه في ميدان الدراسة سواء كان ذلك سلوكا أو كلاما، وتستخدم في حالة استحالة الحصول على المعلومات عن طريق الإستبانة أو المقابلة، وهي من أقدم وسائل جمع المعلومات حول ظاهرة معينة، وتستخدم خصوصا في الظواهر الطبيعية، وذلك بمراقبة ومتابعة سلوك الظاهرة المدروسة والظروف المحيطة بها لمدة زمنية معينة باستخدام وسائل متعددة وهي مكلفة ومجهدة وتأخذ الكثير من الوقت كما تنطوي على مخاطر عدة، كما توجد بعض الظواهر لا يمكن استخدام الملاحظة فيها وتتم عملية الملاحظة عن ثلاث مراحل أساسية هي:

- الأولى: المشاهدة أو المعاينة باستعمال حاسة البصر.
- الثانية: ألاحظ وأتعرف على الظاهرة أمامي ومدى معرفتي بها من قبل.
- الثالثة: القيام بقياس وتقييم الشخص أو الشيء ويكتب الباحث ما يلي: ومن خلال زيارتنا المتكررة للمؤسسة .....لاحظنا.....

ثم يعلق ذلك بإيذاء رأيه وتحليل الموقف واستنتاج النتائج وربطها بالمعطيات المتوفرة لديه والتي تم جمعها بأدوات أخرى كالمقابلة أو الإستبانة أو الوثائق والبيانات من السجلات الإدارية للمؤسسة.

وقد تكون الملاحظة بالمشاركة والاندماج مع مجموعة وعينة فيرافقهم في معظم الأوقات فيلاحظ سلوكهم مع مشاركتهم بقية الأعمال أو بدون مشاركة بملاحظة العينة المستهدفة بطريقة غير مباشرة وهو خارج العينة وقد يكون بدون أن يعملوا أو يحسوا بذلك وقد تدوم الملاحظة شهورا أو سنين، وقد تكون في وقت قصيرا جدا، وتأتي أهمية الملاحظة والروح العلمية لها من خلال محاولة مطابقتها مع التجربة الحقيقية والتحلي بالروح العلمية لها من خلال محاولة مطابقتها مع التجربة الحقيقية والتحلي بالروح العلمية لمعرفة الواقع ومحاولة

تغييره نحو الأحسن، فالمؤرخ المغربي ابن خلدون الذي عاش في القرن 14 ميلادي يعتبر المؤسس الحقيقي للتاريخ العلمي لكونه أول من ركز في بحثه التاريخي على ملاحظة طبيعة الأشياء، والملاحظة بالنسبة للباحثين هي انشغال أساسي، ينبغي لتفكيرهم أن يظل متشبثا بها، بالضبط كما تتشبث عيني سائق السيارة بالطريق[1].

ولا تخلو الملاحظة من الأدوات الجيدة المتاحة لجمع البيانات الأولية ولكنها ليست طريقة سهلة أو بسيطة في جمع البيانات ولكنها تحتاج إلى خبرة عالية، وقد أثبتت هذه الأداة جدارتها وقدرتها على التكيف والتطور إلى الأحسن مع مختلف العلوم، كما أن الملاحظة من الأدوات التي تسمح للباحث بتسجيل السلوك حين وقوعه، ولا كنها لا يمكن أن تكشف مكونات هذا السلوك في عقل ونفي الشخص المبحوث لذا لابد من المقابلة للوصول إلى ذلك، فالملاحظة لا تصلح للاستخدام عندما يكون هدف الباحث جمع بيانات تتعلق بالجوانب الاتجاهية أو الوجدانية للأفراد موضع البحث،[2] كما أن من عيوبها أنها طريقة لا تتسم بالتفاعل بين الباحث والأفراد موضع البحث، حيث يتم جمع وتسجيل البيانات دون أي مشاركة من الأفراد موضع البحث، ومن عيوبها أيضا صعوبة الانتظار بالنسبة لجمع المعلومات عن بعض الظواهر، وعدم الدقة في المعلومات وصعوبة استخدام الملاحظة بالنسبة لبعض الظواهر وخاصة الاجتماعية أو الاقتصادية والتي تتسم بالشخصية، كالأرصدة النقدية مثلا[3]...

تم الاعتماد على **الملاحظة المباشرة** أثناء التواجد الميداني داخل المؤسسة، حيث تم تسجيل مجموعة من الملاحظات المتعلقة بـ:

- تنظيم العمل داخل الورشات.

[1] موريس الجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية ترجمة بوزيد صحراوي وآخرين، دار القصبة للنشر، ط2، 2006، ص206.

[2] ألاء محمد العيدي، محمد جاسم العبيدي، طرق البحث العلمي، دار المنهل، عمان الأردن، 2010 ص131.

[3] غازي عناية، البحث العلمي، دار المنهل للنشر، عمان الأردن، 2011، ص156.

- كيفية توزيع المهام بين العمال.
- مستوى الانضباط واحترام التعليمات.
- طرق استعمال التجهيزات والآلات.
- تطبيق قواعد السلامة المهنية، خاصة في عمليات الاستخراج والتفجير.

وقد مكنت الملاحظة من التحقق من صحة المعلومات المتحصل عليها من المقابلات، كما ساعدت على تكوين صورة واقعية عن بيئة العمل داخل المؤسسة.

2- المقابلة

المقابلة عبارة عن محادثة بين الباحث والشخص أو الأشخاص المرتبطين بالدراسة ويحاول الباحث الحصول على معلومات أو توجيهات أو معتقدات شخص ما بالحصول على بيانات موضوعية تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وتكون في شكل حوار مباشر بين شخصين أو أكثر، ويكون الحوار منهجيا ومنظما ومسيرا من طرف الباحث وليس العكس، وذلك بتنظيم الأسئلة حسب الفصول أو الفرضيات وقد تكون المقابلة أسئلة محددة يسعى للإجابة عنها، وقد لا يقوم الباحث بتقييد الحديث ولكن يحدد المحور فقط بشكل عام.

والمقابلة تقنية مباشرة تستعمل من أجل مسألة الأفراد بكيفية منعزلة وقد تكون جماعية بطريقة نصف موجهة، وهي أفضل تقنية لكل من يريد استكشاف الحوافز العميقة للإفراد واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة، وتستعمل ليس لحصر الواقع وإنما للتعرف أيضا على المعاني التي يمنحها الأشخاص للأوضاع التي يعيشونها، وينبغي أن لا تكون جامدة أو لينة إلى أبعد الحدود، المطروحة للنقاش محضرة مسبقا ومبوبة تبويبا منهجيا على أساس الفصول أو الفرضيات المطروحة في المقدمة. [1]

[1] موريس الجرس، مرجع سبق ذكره، ص197.

ويشير الباحث لإلى ما تم الإدلاء به من طرف المبحوث في المقابلة بصفة حرفية مع الإشارة إلى وظيفته في المؤسسة وتصريحه حرفيا فيكتب مثلا:

ومن خلال مقابلتنا مع السيد/ .....مدير.....صرح بمايلي.....

ولا يزيد على ما قاله المبحوث حرفا واحدا، ثم يقوم الباحث بالتعليق على ما صرح به وتحليل المعلومات والمعطيات التي استفتاها من حديثه ليخرج بنتيجة يعتدها في نهاية بحثه في نتائج الدراسة.

وتتميز المقابلة بارتفاع نسبة المرد ودية مقارنة بالإستبانة (الاستبيان) كما تتميز بالمرونة وهي من أنسب الأساليب في المجتمعات الأمية أو الأطفال، كما يمكننا أن نتأكد من إجابة الأسئلة من قبل الفئة المستهدفة كما توفر للباحث العمق في الإجابة بسبب طرح وتوضيح بعض الأسئلة، ومن عيوبها أن يكون هناك تحيز من قبل الباحث أو المبحوث، كما قد يتعذر إجراءها مع بعض الشخصيات المهمة كالوزراء أو الرؤساء أو حتى رجال الأعمال، ومن عيوبها أيضا تقليل فرصة التفكير ومراجعة الملفات والتقارير لدى المستجوب وصعوبة التقدير الكمي المحسوب للإجابات على الأسئلة المطروحة، وصعوبة تسجيل الإجابات غالبا، كما تتطلب أشخاص مدربين جيدا على المقابلة، وصعوبة إجراء مقابلة لعدد كبير من الأشخاص.[1]

تعد المقابلة من الأدوات الفعالة في البحث العلمي لما توفره من معلومات مباشرة من مصادرها الأصلية، وتسمح بالحصول على تفسيرات معمقة للظواهر المدروسة. وفي هذه الدراسة، تم الاعتماد على المقابلة شبه الموجهة، حيث تم إعداد مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تسمح للمبحوثين بالتعبير بحرية، مع توجيه النقاش نحو محاور الدراسة.

وقد شملت المقابلات 20 عامل.

[1] محمود حسين الزعبي الوادي، أساليب البحث العلمي مدخل منهجي تطبيقي، دار المنهل، عمان الأردن، 2011، ص ص196-197.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدودها

يتمثل مجتمع الدراسة في شركة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل، باعتبارها نموذجا لمؤسسات المحاجر الناشطة في الجزائر. وقد تم تحديد حدود الدراسة كما يلي:

- **الحدود المكانية** :المقر الإداري بحي 06 ماي – الونزة (ولاية تبسة)، والمقر الإنتاجي بمنطقة تيفاش – ولاية سوق أهراس.
- **الحدود الزمنية** :الفترة الممتدة من أواخر جانفي إلى أواخر فيفري 2026.
- **الحدود البشرية** :20 عامل

وقد اقتصر نطاق الدراسة على تحليل دور رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية، دون التطرق بالتفصيل إلى الجوانب التقنية البحتة أو التحليل المالي المعمق.

من خلال ما سبق، يتضح أن اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب أدوات جمع البيانات المتمثلة في المقابلة والملاحظة، مكن من بناء قاعدة معلومات متكاملة حول واقع رأس المال الفكري داخل شركة بن دحمان.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي أنجزت في محجرة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل، بالاعتماد على المقابلات الميدانية والملاحظة المباشرة. ويسعى هذا المبحث إلى تقديم عرض منهجي لأسئلة وأجوبة المقابلات، ثم استخلاص النتائج النهائية، قبل مناقشة فرضيات الدراسة في ضوء ما تم التوصل إليه، وربط النتائج بالدراسات السابقة لإبراز القيمة المضافة للدراسة الحالية.

المطلب الأول: خصائص العينة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على عينة مكونة من عشرين (20) مفردة من عمال وإطارات شركة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل .ويهدف هذا المطلب إلى عرض الخصائص العامة لأفراد العينة من حيث الجنس، السن، المستوى التعليمي، طبيعة الوظيفة، والخبرة المهنية، وذلك من أجل تكوين صورة واضحة عن الفئة التي تم الاعتماد عليها في جمع البيانات.

جدول رقم :(1) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	14	70%
أنثى	6	30%
المجموع	**20**	**100%**

المصدر: من اعدد الطلبة بناء على اجابات العينة

يبين الجدول أن فئة" ذكر "جاءت في المرتبة الأولى بتكرار 14 وبنسبة 70% من مجموع العينة المقدرة بـ 20 مفردة، وتظهر هذه النتيجة أن تركيبة العينة من حيث الجنس تميل بشكل واضح نحو هذه الفئة، وهو ما يمنح قراءة أولية لطبيعة المبحوثين المشاركين .

جدول رقم :(2) توزيع أفراد العينة حسب السن

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	3	15%

من 25 إلى 35 سنة	8	40%
من 36 إلى 45 سنة	6	30%
أكثر من 45 سنة	3	15%
المجموع	**20**	**100%**

المصدر: من اعدد الطلبة بناء على اجابات العينة

يبين الجدول أن فئة" من 25 إلى 35 سنة "جاءت في المرتبة الأولى بتكرار 8 وبنسبة 40%من مجموع العينة المقدرة بـ 20مفردة .وتظهر هذه النتيجة أن تركيبة العينة من حيث السن تميل بشكل واضح نحو هذه الفئة، وهو ما يمنح قراءة أولية لطبيعة المبحوثين المشاركين.

جدول رقم :(3) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

الفئة	**التكرار**	**النسبة المئوية**
متوسط	4	20%
ثانوي	7	35%
تكوين مهني	5	25%
جامعي	4	20%
المجموع	**20**	**100%**

المصدر: من اعدد الطلبة بناء على اجابات العينة

يبين الجدول أن فئة" ثانوي "جاءت في المرتبة الأولى بتكرار 7 وبنسبة 35% من مجموع العينة المقدرة بـ 20مفردة .وتظهر هذه النتيجة أن تركيبة العينة من حيث المستوى التعليمي تميل بشكل واضح نحو هذه الفئة، وهو ما يمنح قراءة أولية لطبيعة المبحوثين المشاركين.

جدول رقم :(4) توزيع أفراد العينة حسب طبيعة الوظيفة

الفئة	**التكرار**	**النسبة المئوية**

عامل إنتاج	8	40%
إداري	3	15%
تقني	4	20%
سائق	3	15%
مسؤول	2	10%
المجموع	**20**	**100%**

المصدر: من اعدد الطلبة بناء على اجابات العينة

يبين الجدول أن فئة" عامل إنتاج "جاءت في المرتبة الأولى بتكرار 8 وبنسبة 40% من مجموع العينة المقدرة بـ 20مفردة .وتظهر هذه النتيجة أن تركيبة من حيث طبيعة الوظيفة تميل بشكل واضح نحو هذه الفئة، وهو ما يمنح قراءة أولية لطبيعة المبحوثين المشاركين.

جدول رقم :(5) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الفئة	**التكرار**	**النسبة المئوية**
أقل من 5 سنوات	4	20%
من 5 إلى 10 سنوات	7	35%
من 11 إلى 15 سنة	5	25%
أكثر من 15 سنة	4	20%
المجموع	**20**	**100%**

المصدر: من اعدد الطلبة بناء على اجابات العينة

يبين الجدول أن فئة" من 5 إلى 10 سنوات "جاءت في المرتبة الأولى بتكرار 7 وبنسبة 35%من مجموع العينة المقدرة بـ 20مفردة. وتظهر هذه النتيجة أن تركيبة العينة من حيث الخبرة المهنية تميل بشكل واضح نحو هذه الفئة، وهو ما يمنح قراءة أولية لطبيعة المبحوثين المشاركين.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

يتناول هذا المطلب عرض نتائج الدراسة الميدانية المرتبط بدور رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية داخل المؤسسة محل الدراسة .وقد تم اعتماد ثلاث بدائل للإجابة، وهي : موافق، محايد، موافق بشدة، مع احتساب تكرارتهم الاجمالية ونسبهم المئوية الاجمالية والمتوسط الحسابي لكل سؤال المتعلق بالمجموعة المنظم لها في جداول توضيحية وتحاليل مختصرة ، توضح دلالة النتائج المتوصل لها.

لدينا أربعة مجموعات أساسية ولكل مجموعة 5 أسئلة تحتوي عنوان المجموعة.

المحور 1: واقع رأس مال الفكري في المؤسسة (5 أسئلة)

جدول رقم (06): نتائج إجابات أفراد العينة حول العبارات من رقم 01 الى 05

العبارة	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي
01	تمتلك المؤسسة كفاءات بشرية مؤهلة وذات خبرة؟	12	05	03	20	%100	2.45
02	تعتمد المؤسسة على المعرفة والخبرة في اتخاذ القرار؟	11	06	03	20	%100	2.40
03	تهتم المؤسسة بتكوين وتدريس العمال بانتظام؟	13	04	03	20	%100	2.50
04	يوجد تبادل للمعرفة بين العمال داخل المؤسسة؟	10	07	03	20	%100	2.35
05	تعتبر المؤسسة رأس المال الفكري موردا أساسيا؟	12	05	03	20	%100	2.45

المصدر: من اعدد الطلبة بناء على اجابات العينة

تحليل توضيحي دلالة نتائج الدراسة المتوصل اليها من المحور 01:

من خلال تحليل نتائج المحور الأولى المتعلقة بواقع الرأس المال الفكري داخل المؤسسة تبين من خلال تحليل نتائج هذه المجموعة أن مستوى رأس المال الفكري داخل المؤسسة جاء متوسطا يميل إلى الجيد، حيث أظهرت إجابات العمال وجود كفاءات بشرية معتبرة واهتمام نسبي بالتكوين والتدريب، إضافة إلى بعض تبادل المعرفة بين العمال، في حين سجلت النتائج محدودية في استغلال هذا المورد بشكل كامل، خاصة في ما يتعلق بتفعيل المعرفة داخل اتخاذ القرار بشكل شامل، وعليه يمكن القول إن واقع رأس المال الفكري موجود داخل المؤسسة بشكل مقبول لكنه يحتاج إلى تعزيز أكبر من خلال تحسين التكوين، وتوسيع تبادل المعرفة، وتدعيم أساليب الاستفادة من الكفاءات

المحور 2: دور رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية

جدول رقم (07): نتائج إجابات أفراد العينة حول العبارات من رقم 06 الى 10

العبارة	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي
06	يساهم رأس المال الفكري في زيادة أرباح المؤسسة ؟	14	04	02	20	%100	2.60
07	يؤدي الابتكار والمعرفة في تحسين المردودية المالية؟	13	05	02	20	%100	2.55
08	يساعد تطوير مهارات العمال على تحسين الأداء المالي ؟	12	06	03	20	%100	2.50
09	تعتمد المؤسسة على المعرفة لتحسين جودة المنتجات؟	11	07	02	20	%100	2.45
10	يساهم رأس المال في تقليل التكاليف؟	13	05	02	20	%100	2.55

المصدر: من اعدد الطلبة بناء على اجابات العينة

تحليل توضيحي دلالة نتائج الدراسة المتوصل اليها من المحور 02:

دور رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية أظهرت نتائج هذه المحور أن رأس المال الفكري يساهم بشكل واضح في تطوير الإيرادات المالية داخل المؤسسة من خلال تحسين الأداء الإنتاجي ورفع مستوى الابتكار وتطوير مهارات العمال مما ينعكس على زيادة الأرباح وتحسين الجودة وتقليل التكاليف وعليه يمكن القول إن العمال يدركون أهمية رأس المال الفكري في دعم الأداء المالي للمؤسسة رغم أن هذا الدور يحتاج إلى مزيد من التعزيز عبر الاستثمار المستمر في المعرفة والكفاءات البشرية.

المجموعة 3: معوقات رأس المال الفكري

جدول رقم (08): نتائج إجابات أفراد العينة حول العبارات من رقم 11 الى 15

العبارة	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي
11	نقص الخبرة والتكوين يؤثر سلبا على آداء المؤسسة ؟	08	06	06	20	%100	2.10
12	ضعف التحفيز يقلل من إنتاجية العمال؟	09	05	06	20	%100	2.15
13	عدم تبادل المعرفة يعيق تطور المؤسسة ؟	07	07	06	20	%100	2.05
14	نقص الرقابة يؤثر على الإيرادات؟	10	06	04	20	%100	2.30
15	مقاومة التغير داخل المؤسسة تعيق التطور؟	08	06	06	20	%100	2.10

المصدر: من اعدد الطلبة بناء على اجابات العينة

تحليل توضيحي دلالة نتائج الدراسة المتوصل اليها من المحور 03:

معوقات رأس المال الفكري تبين من خلال نتائج هذه المحور أن رأس المال الفكري داخل المؤسسة يواجه مجموعة من المعوقات التي تحد من فعاليته، أبرزها نقص التكوين وضعف التحفيز وقلة تبادل المعرفة إضافة إلى محدودية استخدام التكنولوجيا ومقاومة التغيير

وغياب الرقابة داخل المؤسسة، مما يؤثر سلبا على استغلال الكفاءات البشرية بشكل أمثل، وعليه يمكن القول إن هذه المعوقات تمثل عائقاً أمام تطوير رأس المال الفكري وتحتاج إلى معالجة من خلال تحسين التكوين والتشجيع على العمل التشاركي وتوفير بيئة تنظيمية محفزة.

المجموعة 4: حلول ومقترحات تطوير رأس المال الفكري وايرداته في المحجرة

جدول رقم (09): نتائج إجابات أفراد العينة حول العبارات من رقم 16 الى 20

العبارة	الأسئلة	موافق	محايد	غير موافق	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي
16	يساعد تحسين الاتصال الداخلي بين الإدارة والعمال في رفع كفاءة الأداء وزيادة الإنتاج ؟	13	05	02	20	%100	2.55
17	يؤدي الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة لألات الانتاج الى تحسين الايرادات المالية؟	15	03	02	20	%100	2.65
18	يساهم تحفيز روح العمل الجماعي داخل المؤسسة في تحسين الأداء العام وزيادة المردودية؟	14	04	02	20	%100	2.60
19	يساهم الاهتمام بالسلامة المهنية داخل المحجرة الى تحسين استقرار العمال ورفع الانتاجية؟	15	03	02	20	%100	2.65
20	يساهم تحسين الأجور والرواتب داخل المحجرة في رفع أداء العمال وزيادة الانتاجية والايرادات والاستمرارية؟	16	03	01	20	%100	2.75

المصدر: من اعدد الطلبة بناء على اجابات العينة

تحليل توضيحي دلالة نتائج الدراسة المتوصل اليها من المحور 04:

توضح نتائج المحور الرابعة أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أن الحلول المقترحة مثل التكوين المستمر، التحفيز، الرقمنة، الابتكار، تحسين التسيير الإداري، وتطوير نظام الأجور،

تساهم بشكل كبير في تطوير رأس المال الفكري داخل المحجرة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام وزيادة الإيرادات المالية لمؤسسة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل.

خلاصة عامة لمحاور الدراسة:

من خلال تحليل مختلف محاور الدراسة الخاصة بواقع رأس المال الفكري ودوره في تطوير الإيرادات المالية ومعوقاته والحلول المقترحة، يتبين أن المؤسسة محل الدراسة تمتلك إدراكا نسبيا بأهمية هذا المورد غير المادي في تحسين الأداء المالي، حيث أظهرت النتائج ميلا إيجابيا نحو الاعتراف بدور الكفاءات والمعرفة في دعم الفعالية التنظيمية ورفع مستوى الإيرادات، خاصة في ظل التوجه نحو استخدام التكنولوجيا في تسيير وتبادل المعرفة.

كما أظهرت النتائج أن رأس المال الفكري يساهم في تحسين الأداء المالي من خلال رفع الكفاءة وجودة العمل واتخاذ القرار، إلا أن استغلاله يواجه عدة معوقات تتمثل في ضعف الرقابة، مقاومة التغيير، نقص الخبرة، وضعف التحفيز، مما يحد من فعاليته داخل المؤسسة. وفي المقابل، تم اقتراح مجموعة من الحلول أهمها تحسين الرقابة، تعزيز التكوين، دعم التحفيز، وتسهيل إدارة التغيير، بما يسمح بالاستغلال الأمثل لرأس المال الفكري وتحقيق أداء مالي أفضل.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة ومناقشة الفرضيات

بعد عرض وتحليل نتائج الدراسة الموجه إلى عينة مكونة من 20 مفردة من عمال وإطارات شركة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل، يتضح أن رأس المال الفكري يمثل عنصرا مهما في تحسين الأداء الداخلي للمؤسسة، كما يساهم بدرجات متفاوتة في تطوير الإيرادات المالية. وقد أظهرت إجابات أفراد العينة أن الخبرة المهنية، وتنظيم العمل، وجودة

العلاقات مع الزبائن، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين الإنتاج والمبيعات، وهو ما ينسجم مع موضوع الدراسة القائم على تحليل دور رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية لمؤسسات المحاجر.

أولا: نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة يرون أن الخبرة المهنية للعمال تساهم في تحسين أداء المهام داخل المحجرة، حيث إن طبيعة النشاط الإنتاجي في المؤسسة تتطلب معرفة ميدانية بكيفية تشغيل الآلات، التعامل مع مراحل الاستخراج، التكسير، الغربلة، والتحميل. وهذا يدل على أن رأس المال البشري يمثل مكونا أساسيا في نشاط المؤسسة، لأن كفاءة العمال وخبرتهم تنعكس مباشرة على جودة المنتوج وسرعة إنجاز العمليات.

كما بينت النتائج أن مهارات العمال والخبرة التقنية للمشرفين والمهندسين تساهم في تحسين جودة الحصى والرمل المنتج، وهو ما يساعد المؤسسة على المحافظة على زبائنها ورفع الطلب على منتجاتها. فكلما تحسنت جودة المنتوج، زادت ثقة الزبائن، خاصة أن منتجات المحاجر تدخل في مشاريع البناء والأشغال العمومية، وهي مجالات تتطلب الالتزام بالمواصفات التقنية.

وأظهرت النتائج كذلك أن تنظيم العمل داخل المؤسسة له دور واضح في تقليل الأخطاء أثناء الإنتاج، خاصة من خلال توزيع المهام، وضبط مراحل العمل، ومتابعة العمليات الإنتاجية من الاستخراج إلى التسويق. وهذا يبرز أهمية رأس المال الهيكلي، باعتباره يشمل الإجراءات، التنظيم الداخلي، نظام العمل، وسائل المراقبة، ونظم التسيير التي تساعد على تحويل خبرة الأفراد إلى أداء مؤسسي منظم.

كما تبين من خلال إجابات المبحوثين أن استعمال التجهيزات الحديثة، مثل الميزان الإلكتروني والفواتير الرسمية، يساهم في ضبط الكميات المباعة وحساب الإيرادات بصورة أكثر

دقة. وهذا الأمر مهم جدا في مؤسسة إنتاجية مثل المحجرة، لأن أي خطأ في الوزن أو الفوترة قد يؤدي إلى خسائر مالية أو خلل في تقدير الإيرادات الحقيقية.

ومن جهة أخرى، أكدت نتائج الدراسة أن علاقة المؤسسة الجيدة مع الزبائن تعد من العوامل المهمة التي تساعد على زيادة الطلب على منتجاتها. فقد أظهرت إجابات العينة أن احترام آجال التسليم، جودة المنتوج، والسمعة الحسنة في السوق تساهم في كسب ثقة الزبائن والمحافظة عليهم. وهذا يؤكد أهمية رأس مال العلاقات في تطوير الإيرادات المالية، لأن العلاقة المستقرة مع الزبائن تضمن استمرار الطلب وتكرار عمليات الشراء.

كما أظهرت النتائج أن تحسين جودة المنتوج والتحكم في تكاليف الإنتاج يعدان من أهم العوامل المؤثرة في رفع الإيرادات المالية للمؤسسة. فالجودة ترفع من قيمة المنتوج في السوق، والتحكم في التكاليف يساعد المؤسسة على تحقيق هامش ربح أفضل. ومن ثم، فإن رأس المال الفكري لا يساهم فقط في زيادة الإنتاج، بل يساعد أيضا على تحسين طريقة استغلال الموارد المتاحة.

وبصفة عامة، يمكن القول إن نتائج الدراسة أظهرت وجود وعي لدى أفراد العينة بأهمية رأس المال الفكري داخل المؤسسة، سواء من خلال العنصر البشري، أو التنظيم الداخلي، أو العلاقات الخارجية. كما بينت النتائج أن هذه العناصر لا تعمل بشكل منفصل، بل تتكامل فيما بينها لتطوير الإيرادات المالية وتحسين قدرة المؤسسة على المنافسة في سوق مواد البناء.

ثانيا: مناقشة الفرضيات

1- مناقشة الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على أنه **يعتمد رأس المال الفكري بدرجة كبيرة على العنصر البشري.**

من خلال النتائج المتوصل إليها، **مقبولة هذه الفرضية،** حيث أظهرت الدراسة أن العنصر البشري يعد من أهم مكونات رأس المال الفكري داخل المؤسسة، باعتباره المصدر الأساسي للمعرفة والخبرة والمهارات التي تساهم في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية.

وقد تبين أن العمال ذوي الخبرة والكفاءة يلعبون دورا مهما في ضمان سير النشاط الإنتاجي وتحسين جودة العمل، إضافة إلى قدرتهم على التعامل مع مختلف المشكلات والأعطال التي قد تواجه المؤسسة. كما أن المعارف والخبرات التي يمتلكها العاملون تساهم في تطوير طرق العمل وتحسين استغلال الموارد المتاحة.

وعليه فإن رأس المال الفكري يرتبط بشكل كبير بالعنصر البشري، لأنه يمثل الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسة في تحقيق الإبداع والابتكار وتحسين الأداء المالي والإنتاجي.

2- مناقشة الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على أنه: **يساهم رأس المال الفكري بشكل كبير في في رفع الانتاجية في المؤسسة محل الدراسة.**

أظهرت نتائج الدراسة أن رأس المال البشري يحتل مكانة أساسية داخل المؤسسة، حيث إن أغلب أفراد العينة أكدوا أن خبرة العمال ومهاراتهم تساهم في تحسين جودة الإنتاج وتقليل الأخطاء. كما أن وجود عمال ذوي خبرة في تشغيل الآلات والتعامل مع المواد المستخرجة يساعد على رفع الإنتاجية وتحسين استغلال الوقت والموارد.

ويظهر دور رأس المال البشري كذلك من خلال قدرة العمال والتقنيين على التعامل مع الأعطال، احترام إجراءات العمل، وضمان استمرارية النشاط الإنتاجي. فكل توقف أو خطأ في الإنتاج قد يؤدي إلى خسائر مالية، في حين أن الكفاءة والخبرة تساعدان على ضمان انتظام الإنتاج وتلبية طلبات الزبائن في الوقت المناسب.

وبناء على ذلك، يمكن اعتبار الفرضية الثانية **مقبولة**، لأن نتائج الدراسة تؤكد أن رأس المال البشري يساهم بصفة إيجابية في رفع الإنتاجية وتحسين الجودة وتقليل الأخطاء.

3- مناقشة الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على أنه : **يؤثر ضعف التحفيز ونقص التواصل بين العمال يؤثر على الأداء المالي.**

من خلال النتائج المتوصل إليها، **تقبل هذه الفرضية** حيث تبين أن ضعف التحفيز ونقص التواصل بين العمال يؤثران سلبا على الأداء المالي للمؤسسة، فغياب التحفيز يؤدي إلى انخفاض مستوى الرضا الوظيفي وضعف دافعية العمال، مما ينعكس على مستوى الإنتاجية وجودة العمل، كما أن نقص التواصل بين العمال يساهم في حدوث أخطاء وتأخر في إنجاز المهام وضعف التنسيق داخل المؤسسة.

وقد أظهرت الدراسة أن تحسين التواصل بين العمال وتعزيز أساليب التحفيز يساهمان في رفع الكفاءة وتحسين سير العمل، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الأداء المالي من خلال زيادة الإنتاج وتقليل الخسائر وتحسين مردودية المؤسسة، وبالتالي فإن الاهتمام بالجوانب المعنوية والتنظيمية للعاملين يعد من العوامل المهمة في دعم الأداء المالي وتحقيق الاستقرار داخل المؤسسة.

4- مناقشة الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة على أنه :**لا تؤثر المساهمات الفكرية والتكنولوجية الحديثة في تطور رأس المال الفكري في المؤسسة محل الدراسة.**

من خلال النتائج المتوصل إليها، **ترفض هذه الفرضية** لأن غياب التكنولوجيا الحديثة يؤثر بشكل واضح على تطور رأس المال الفكري داخل المؤسسة محل الدراسة، فالتكنولوجيا

الحديثة تعد من أهم الوسائل التي تساعد على تطوير المعارف والخبرات وتحسين طرق العمل والتواصل داخل المؤسسة، كما تساهم في تسهيل تخزين المعلومات ونقلها واستغلالها بطريقة فعالة.

وقد أظهرت الدراسة أن محدودية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة قد تؤدي إلى بطء في إنجاز الأعمال وضعف في تبادل المعرفة بين العمال، مما ينعكس سلبا على تطوير رأس المال الفكري بمختلف أبعاده، خاصة رأس المال الهيكلي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الأنظمة والتقنيات الحديثة.

وعليه، فإن اعتماد المؤسسة على التكنولوجيا الحديثة يساهم في دعم الابتكار وتحسين الأداء وتطوير الكفاءات، في حين أن غيابها يشكل عائقا أمام تنمية رأس المال الفكري وتحسين مردودية المؤسسة.

ثالثا: النتيجة العامة لمناقشة الفرضيات

من خلال مناقشة فرضيات الدراسة وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، تبين أن رأس المال الفكري يمثل عنصرا أساسيا في تحسين أداء المؤسسة وتطوير إيراداتها المالية، وذلك من خلال مختلف مكوناته المتمثلة في رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس المال العلاقاتي.

وقد أظهرت النتائج رفض الفرضية الأولى، حيث تبين أن رأس المال الهيكلي لا يمثل العنصر الوحيد لرأس المال الفكري، بل يعد أحد أبعاده الأساسية إلى جانب رأس المال البشري ورأس مال العلاقات، والتي تتكامل فيما بينها لتحقيق الأداء الجيد للمؤسسة.

كما أكدت الدراسة صحة الفرضية الثانية، إذ تبين أن رأس المال الفكري، خاصة رأس المال البشري، يساهم بشكل كبير في رفع الإنتاجية وتحسين جودة العمل وتقليل الأخطاء داخل المؤسسة محل الدراسة، وهو ما ينعكس إيجابا على الأداء المالي.

وأثبتت نتائج الدراسة كذلك صحة الفرضية الثالثة، حيث تبين أن ضعف التحفيز ونقص التواصل بين العمال يؤثران سلبا على الأداء المالي للمؤسسة، من خلال انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف التنسيق بين العمال.

أما الفرضية الرابعة فقد تم رفضها، بعدما أظهرت النتائج أن غياب التكنولوجيا الحديثة يعيق تطور رأس المال الفكري ويؤثر على تبادل المعرفة وتحسين الأداء داخل المؤسسة.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن تطوير رأس المال الفكري بمختلف أبعاده، والاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة، وتحسين بيئة العمل والتواصل داخل المؤسسة، كلها عوامل تساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء المالي وتطوير الإيرادات المالية لمؤسسات المحاجر

وعليه، تؤكد الدراسة أن الاستثمار في رأس المال الفكري يعد خيارا ضروريا لمؤسسات المحاجر التي تسعى إلى تحسين إيراداتها المالية، خاصة في ظل المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج وتغيرات الطلب في سوق مواد البناء.

المطلب الرابع: استخلاص النتائج العامة للدراسة

من خلال التحليل المعمق لنتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، أمكن استخلاص مجموعة من النتائج العامة التي تعكس واقع دور رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية لمحجرة بن دحمان. فقد بينت الدراسة أن الأداء المالي للمؤسسة يرتبط ارتباطا وثيقا بجودة المورد البشري، وفعالية التنظيم الإداري، وقوة العلاقات مع الزبائن.

كما أظهرت النتائج أن رأس المال البشري يشكل الركيزة الأساسية لنشاط المحجرة، نظرا لاعتماد هذا النشاط على الخبرة والمعرفة الميدانية. وقد ساهم الاستقرار الوظيفي والتحفيز والانضباط في رفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتوج، مما انعكس إيجابا على الإيرادات المالية.

وأبرزت النتائج كذلك أن رأس المال الهيكلي، المتمثل في التنظيم الإداري البسيط والمرن، والصيانة الدورية للتجهيزات، واحترام قواعد السلامة المهنية، ساهم في تقليص التكاليف غير المباشرة وضمان استمرارية الإنتاج، وهو ما دعم الاستقرار المالي للمؤسسة.

وقد بينت الدراسة أن رأس المال الفكري لا يقتصر على جانب واحد فقط، بل يتكون من مجموعة أبعاد مترابطة تشمل رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس مال العلاقات، حيث يساهم كل بعد منها في دعم نشاط المؤسسة وتحسين مردوديتها. كما أظهرت النتائج أن رأس المال البشري يمثل العنصر الأكثر تأثيرا داخل المؤسسة محل الدراسة، نظرا لاعتماد نشاط المحاجر بدرجة كبيرة على الخبرة الميدانية والكفاءة المهنية للعمال.

وأوضحت الدراسة كذلك أن التحفيز والتواصل الجيد بين العمال يساهمان في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية، في حين يؤدي ضعفهما إلى تراجع الكفاءة وحدوث أخطاء تؤثر سلبا على الأداء المالي للمؤسسة. كما تبين أن التكنولوجيا الحديثة تلعب دورا مهما في تطوير رأس المال الفكري من خلال تسهيل تبادل المعلومات وتحسين طرق العمل والتنظيم داخل المؤسسة.

كما كشفت الدراسة أن رأس المال العلاقي لعب دورا مهما في توسيع السوق وتنويع قاعدة الزبائن، خاصة من خلال العلاقات التعاقدية مع الهيئات العمومية والمقاولين، مما ساعد على تحقيق مداخيل منتظمة وتقليل مخاطر تقلب الطلب.

وتظهر هذه النتائج أن الإيرادات المالية للمحجرة لا تعتمد فقط على العوامل المادية، بل تتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل غير الملموسة المرتبطة برأس المال الفكري. ويبرز ذلك أهمية

إدماج هذا المورد ضمن الرؤية الاستراتيجية للمؤسسات الإنتاجية، خاصة في القطاعات التقليدية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الدراسة الحالية أكدت أن رأس المال الفكري يمثل عنصرا حاسما في تطوير الإيرادات المالية لمحجرة بن دحمان، وأن حسن استثماره يعد شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار والنمو المالي في قطاع المحاجر.

خلاصة الفصل الثاني

خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني، يتبين أن رأس المال الفكري يعد من أهم الموارد غير المادية التي تعتمد عليها المؤسسات الحديثة في تحسين أدائها المالي وضمان استمراريتها في بيئة تتسم بالتغير السريع والمنافسة الشديدة. وقد سمح هذا الفصل بإسقاط الجوانب النظرية على الواقع العملي من خلال دراسة ميدانية بمحجرة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هذه المحجرة تعتمد بشكل فعلي، وإن كان غير مهيكل بصورة رسمية، على عناصر رأس مالها الفكري في تسيير نشاطها وتحقيق مستوى مستقر من الإيرادات المالية، وذلك من خلال الخبرة العملية للعمال، ومرونة التنظيم الإداري، إضافة إلى جودة العلاقات مع الزبائن والمتعاملين الاقتصاديين.

وعليه، يمكن القول إن هذا الفصل قد حقق أهدافه من خلال الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، وإبراز الدور الفعال لرأس المال الفكري في تحسين وتطوير الإيرادات المالية داخل مؤسسات المحاجر، مما يمهد للانتقال إلى الخاتمة العامة للدراسة.

خاتمة عامة

في ختام هذه الدراسة يتضح أن رأس المال الفكري أصبح من بين أهم الموارد الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات في تحقيق التميز وتحسين أدائها المالي، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة. وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية لمؤسسات المحاجر، من خلال التطرق إلى مختلف جوانبه النظرية وتطبيقه ميدانيا على محجرة بن دحمان لإنتاج وبيع الحصى والرمل.

ومن خلال الجانب النظري تبين أن رأس المال الفكري لا يقتصر فقط على المعارف والخبرات، بل يشمل أيضا الأنظمة التنظيمية والعلاقات التي تمتلكها المؤسسة، والتي تمكنها من خلق قيمة مضافة وتحقيق الاستمرارية، كما أظهرت الدراسة أن نجاح المؤسسات الحديثة لم يعد مرتبطا بالإمكانات المادية فقط، بل أصبح مرتبطا بدرجة كبيرة بقدرتها على استثمار مواردها الفكرية وتطويرها بما يخدم أهدافها الاقتصادية والمالية.

أما من الجانب التطبيقي فقد كشفت الدراسة الميدانية أن محجرة بن دحمان تعتمد بصورة واضحة على عناصر رأس المال الفكري في تسيير نشاطها وتحقيق إيراداتها المالية، حيث ساهمت خبرة العمال وكفاءتهم المهنية في تحسين جودة الإنتاج ورفع المردودية، كما ساعد التنظيم الإداري المرن والصيانة المستمرة للتجهيزات في ضمان استمرارية النشاط وتقليل الخسائر، إضافة إلى ذلك كان للعلاقات الجيدة مع الزبائن والمتعاملين دور مهم في الحفاظ على استقرار المؤسسة وتوسيع نشاطها.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن التأكيد على أن رأس المال الفكري يمثل عاملا أساسيا في تطوير الإيرادات المالية بمؤسسات المحاجر، حتى وإن كانت تنتمي إلى قطاعات إنتاجية تقليدية، الأمر الذي يبرز أهمية الاهتمام بهذا المورد غير الملموس والعمل على تنميته واستثماره بصورة فعالة.

1-نتائج الدراسة

من خلال التحليل النظري والدراسة الميدانية، يمكن استخلاص جملة من النتائج الأساسية، من أهمها:

- يعد رأس المال الفكري موردا استراتيجيا أساسيا في تطوير الإيرادات المالية لمؤسسات المحاجر.
- يمثل رأس المال البشري الركيزة الأهم في نشاط محجرة بن دحمان، نظرا لاعتماد هذا النشاط على الخبرة والمعرفة الميدانية.
- يساهم الاستقرار الوظيفي والتحفيز والانضباط في رفع إنتاجية العمال وتحسين جودة المنتوج.
- يلعب رأس المال الهيكلي، من خلال التنظيم الإداري المرن والصيانة الدورية للتجهيزات، دورا مهما في تقليص التكاليف غير المباشرة وتحسين الأداء المالي.
- يسهم رأس مال العلاقات في توسيع السوق وتنويع قاعدة الزبائن، مما ينعكس إيجابا على استقرار الإيرادات المالية.
- تتأثر الإيرادات المالية للمؤسسة بدرجة كبيرة بالعوامل غير الملموسة المرتبطة برأس المال الفكري، وليس فقط بالعوامل المادية.
- توصلت النتائج إلى أن رأس المال الفكري يعتمد بدرجة كبيرة على العنصر البشري باعتباره أهم مكون له داخل المؤسسة محل الدراسة.
- أظهرت النتائج أن رأس المال الفكري يساهم بشكل فعّال في رفع الإنتاجية وتحسين الأداء داخل المؤسسة.

- بينت النتائج أن ضعف التحفيز ونقص التواصل بين العمال يؤثران سلبًا على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- كشفت النتائج أن المساهمات الفكرية والتكنولوجية الحديثة تساهم في تطوير رأس المال الفكري داخل المؤسسة.

2-توصيات الدراسة

بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور رأس المال الفكري في تطوير الإيرادات المالية لمؤسسات المحاجر، ومن أهمها:

- التأكيد على أهمية العنصر البشري كعنصر أسامي من عناصر الإنتاج ومكون فعال لرأس المال الفكري.
- أن تنظر المنشأة لرأس مالها الفكري على أنه محور نشاطها وركيزته الأساسية.
- يجب على المستثمرين فهم قيمة رأس المال الفكري في قراراتهم واستخدامه ليكونوا أكثر كفاءة.
- ضرورة تكثيف الجهود للاهتمام برأس المال الفكري في البنوك ليصبح قاعدة فكرية ينطلق منها للتعامل مع المتغيرات البيئية وكذلك التعامل مع الاقتصاد القائم على المعلومات والمعرفة من أجل تحسين مستوى الايرادات المالية لتحقيق الأهداف.
- ضرورة ربط سياسات جذب واستقطاب الموارد البشرية في المؤسسات بمعايير الكفاءة والجدارة.
- تشجيع العاملين في المؤسسات على تنمية قدراتهم ومهاراتهم الشخصية، وترسيخ بعض الأفكار المتقدمة والتي تتعلق بأهمية الإبداع والابتكار ومواكبة التكنولوجيا الجديدة وتطوير المنتجات.

- تطوير رأس المال الهيكلي من خلال تبني هيكل تنظيمي مناسب، وتطوير البنى التحتية وأية قدرات تنظيمية تدعم إنتاجية العمل.
- إنشاء نظم معلومات تسعى إلى تسهيل عملية إدارة العلاقة مع الزبون (CRM) والذي يتابع حاجات الزبائن والقيام بقياس مستوى الإشباع وحفظ الولاء والحصول على الميزة التنافسية في السوق.
- تشجيع إجراء دراسات مستقبلية معمقة حول رأس المال الفكري في قطاع المحاجر وقطاعات إنتاجية أخرى.

قائمة المراجع

أولا–المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1- أحمد علي صالح وسعد علي حمود العنزي، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008 .

2- أحمد ماهر، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012.

3- ألاء محمد العيدي، محمد جاسم العبيدي، طرق البحث العلمي، دار المنهل، عمان الأردن، 2010.

4- عادل عبد الله، الإدارة الحديثة للموارد البشرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017.

5- عادل عبد الله، التحليل المالي وتقييم الأداء، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.

6- عبد الرحمن الدوري، الإدارة المالية الحديثة، دار اليازوري، عمان، 2014.

7- عبد السلام أبو قحف، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

8- غازي عناية، البحث العلمي، دار المنهل للنشر، عمان الأردن، 2011.

9- محمد الصغير، إدارة المعرفة ورأس المال الفكري، دار الفكر، الجزائر، 2018.

10- محمد بلقاسم، إدارة المؤسسات الإنتاجية، دار الهدى، الجزائر، 2019.

11- محمد سامي رضوان، المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

12- محمود حسين الزعبي الوادي، أساليب البحث العلمي مدخل منهجي تطبيقي، دار المنهل، عمان الأردن، 2011.

13- موريس الجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية ترجمة بوزيد صحراوي وآخرين، دار القصبة للنشر، ط2، 2006.

14- نادية بلقاسم، اقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية، دار المسيرة، عمان، 2015.

15- وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

II. المذكرات والأطروحات

16- هاشمي عبابسة، أثر قياس رأس المال الفكري في عملية إتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية بالشركة الجزائرية للكهرباء والغاز بسكرة، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019.

17- غازي محمد علي القسايمية، تنمية رأس المال الفكري لدى الدققين الداخليين وأثره في كفاءة تنفيذ استراتيجيات الشركات الصناعية الأردنية دراسة ميدانية، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة جرش الأهلية، الأردن، 2017 .

III. <u>المقالات</u>

18- أبو الهيجاء، محمد فوزي، أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية حسب نموذج دراسة تطبيقية، مجلة جامعة القدس للبحوث الادارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد10، فلسطين، 2018.

19- بن حكوم علي، بدري عبد المجيد، إدارة رأس المال الفكري ودوره في تحسين أداء المؤسسة –دراسة ميدانية–، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 14، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، الجزائر، 2017.

20- رزقي محمد، أثر رأس مال الفكري على ربحية المؤسسات: دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة ورقلة، 2018.

21- زينب تمرابط، مشري حسناء، أثر كفاءة رأس مال الفكري على الأداء المالي لشركات صناعة الادوية المدرجة في بورصة الجزائر –دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2012–2019، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد 01، الجزائر، 2021.

22- مزوزي فاطمة الزهراء، رأس المال الفكري وأثره على أداء البنوك، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 13، العدد16، 2017.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية

23- Ahmed, P. K & Shepherd, C. D, Innovation Management, Pearson Education, 2010.

24- Al-Zoubi, Ahmed Ali (2020), "The Moderating Effect of Strategic Knowledge Management on the Relationship between the Components of Intellectual Capital (Human Capital, Structural Capital, and Customer Relations) and Organizational Performance," Arab Administrative Journal, Vol. 40, No. 2, Jordan.

25- Ben Aicha, Samira (2021), "Analyzing the Role of Value Added as an Indicator of Intellectual Capital and Its Impact on Enterprise Performance," Journal of Economic and Financial Studies, Vol. 14, No. 2, Algeria.

26- Chen, Ming-Chin, Cheng, Shu-Ju & Hwang, Yuhchang (2005), "An Empirical Investigation of the Relationship between Intellectual Capital and Firms' Market Value and Financial Performance", Journal of Intellectual Capital, Vol. 6, No. 2.

27- Horngren, C. T, Accounting, Pearson Education, 2017.

28- Kotler, P & Keller, K. L, Marketing Management, Pearson Education, 2016.

29- Masoudah, Thanaa (2011), "The Availability of Intellectual Capital Requirements (Human, Structural and Customer Capital) and Their Relationship to Competitive Advantage in the Jordanian Pharmaceutical Industry Sector," An-Najah University Journal for Research – Humanities, Vol. 25, No. 4, Palestine.

30- Van Horne, J. C & Wachowicz, J. M, Fundamentals of Financial Management, Prentice Hall, 2016.

الملحق رقم (01)

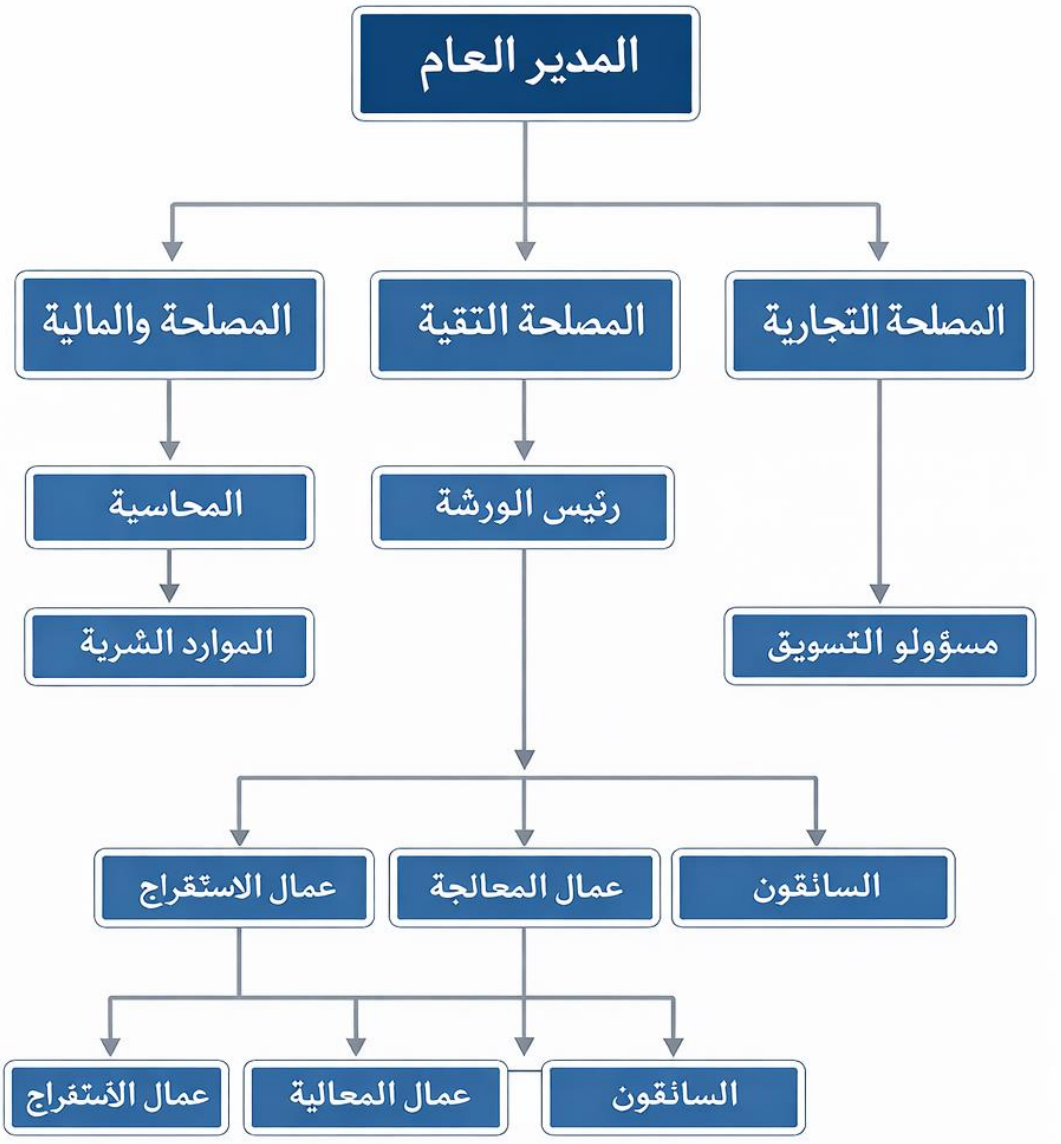

الملحق رقم (02)

المحور الأول: المعلومات الشخصية

يرجى وضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة:

أكيد، هذه هي الجداول **مقلوبة من اليمين إلى اليسار**:

الرقم	السؤال	الاختيارات
01	الجنس	ذكر ☐ / أنثى☐
02	السن	أقل من 25 سنة ☐ / من 25 إلى 35 سنة ☐ / من 36 إلى 45 سنة ☐ / أكثر من 45 سنة☐
03	المستوى التعليمي	ابتدائي ☐ / متوسط ☐ / ثانوي ☐ / جامعي ☐ / تكوين مهني☐
04	طبيعة الوظيفة	عامل إنتاج ☐ / إداري ☐ / تقني ☐ / سائق ☐ / مسؤول☐
05	الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات ☐ / من 5 إلى 10 سنوات ☐ / من 11 إلى 15 سنة ☐ / أكثر من 15 سنة☐

المحور الثاني: رأس المال الفكري ودوره في تطوير الإيرادات المالية

يرجى وضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة:

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
01	هل تمتلك المؤسسة كفاءات بشرية مؤهلة وذات خبرة المحجرة؟	☐	☐	☐
02	هل تعتمد المؤسسة على المعرفة والخبرة في اتخاذ القرار؟	☐	☐	☐
03	هل تهتم المؤسسة بتكوين وتدريس العمال بإنتظام؟	☐	☐	☐
04	هل يوجد تبادل المعرفة بين العمال داخل المؤسسة؟	☐	☐	☐
05	هل تعتبر المؤسسة رأس المال الفكري موردا أساسيا؟	☐	☐	☐
06	هل يساهم رأس المال الفكري في زيادة أرباح المؤسسة؟	☐	☐	☐
07	هل يؤدي الإبتكار والمعرفة في تحسين المردودية المالية؟	☐	☐	☐
08	هل يساعد تطوير مهارات العمال على تحسين الأداء المالي؟	☐	☐	☐
09	هل تعتمد المؤسسة على المعرفة لتحسين جودة المنتجات؟	☐	☐	☐
10	هل يساهم رأس المال في تقليل التكاليف؟	☐	☐	☐
11	هل نقص الخبرة والتكوين يؤثر سلبا على آداء المؤسسة ؟	☐	☐	☐
12	هل ضعف التحفيز يقلل من إنتاجية العمال؟	☐	☐	☐
13	هل عدم تبادل المعرفة يعيق تطور المؤسسة ؟	☐	☐	☐
14	هل نقص الخبرة يؤثر على الإيرادات؟	☐	☐	☐
15	هل مقاومة التغير داخل المؤسسة تعيق التطور؟	☐	☐	☐

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
16	هل يساعد الإتصال الداخلي بين الإدارة والعمال في رفع كفاءة الأداء وزيادة الانتاج؟	☐	☐	☐
17	هل يؤدي الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة لألات الانتاج الى تحسين الايرادات المالية؟	☐	☐	☐
18	هل يساهم تحفيز روح العمل الجماعي داخل المؤسسة في تحسين الأداء العام وزيادة المردودية؟	☐	☐	☐
19	هل يساهم الاهتمام بالسلامة المهنية داخل المحجرة الى تحسين استقرار العمال ورفع الانتاجية؟	☐	☐	☐
20	هل يساهم تحسين الأجور والرواتب داخل المحجرة في رفع أداء العمال وزيادة الانتاجية والايرادات والاستمرارية؟	☐	☐	☐

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إتفاقية التربص

المادة الأولى: هذه الاتفاقية تضبط علاقة جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة- ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير.

مع المؤسسة: شركة بن دحمان للانتاج وبيع الحصى والرمل

مقرها: حي 6 ماي ابو نزة - تبسة.

ممثلة من طرف: السيد برغيش محمد الوظيفة: مالك و مسير المحجرة.

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسمائهم:

1- برغيش آمال 2- فريد بلال

ماستر التخصص: محاسبة و مالية

عنوان المذكرة: دور الرأسمال الفكري في تطوير الإيرادات المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة شركة بن دحمان للانتاج وبيع الحصى والرمل

الأستاذ (ة) المشرف (ة): بولحديد مراد

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الاتية أسمائهم:

1- _____ 2- _____ 3- _____

4- _____ 5- _____

ليسانس التخصص: _____

عنوان تقرير التربص: _____

الأستاذ (ة) المشرف(ة) :

وذلك طبقا للمرسوم رقم :88-90 المؤرخ في : 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية : يهدف هذا التربص الى ضمان تطبيق الدراسات المعدة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين .

المادة الثالثة :التربص التطبيقي يجرى في مصلحة: المقر الاداري يقع بمنطقة تيغانشن - ولاية بسوق أهراس

الفترة من: 2026/01/28 الى 2026/02/25

المادة الرابعة : برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة :

على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المستلزمات الضرورية للتنفيذ الامثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية

المادة السادسة: خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يجب على المؤسسة أن توضح للطلبة عند وصولهم أماكن ترسيم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن والنظافة وتبين لهم الاخطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الاخلال ببنود القواعد فالمؤسسة لها الحق في انهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول

المادة الثامنة: تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل والسير بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة: في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجه يجب على المؤسسة أن تلجأ الى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة الى القسم

المادة العاشرة: تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم

ادارة المؤسسة المستقبلة

ادارة القسم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة العربي التبسي - تبسة
قسم علوم الطبيعة والحياة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
نيابة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إذن بالقبول لمذكرة التخرج ماستر

أنا المعضي أسفله الأستاذ (ة): بو لحبة سعاد

المشرف على مذكرة التخرج: ماستر

السنة الجامعية: 2026/2025

فريق العمل	الاختصاص	عنوان المذكرة بالتفصيل
1- بوعشيش آمال	محاسبة ومالية	دور رأس المال في تطوير المؤسسات الصغيرة دراسة حالة مؤسسة بن دحمان للانتاج والتوزيع الحلفاوي
2- طريد بلال		

أوافق على تقديم المذكرة أو التقرير النهائي وهذا بعد المراجعة الكاملة.

اللقب والاسم للأستاذ المشرف: بو لحبة سعاد

الامضاء:

تاريخ الامضاء: 2026

الإدارة

مصلحة التعليم والتقييم